الأونروا
النداء العاجل
2008

الأونـــــروا
UNRWA
خدمات إنسانية للاجئي
فلسطين منذ العام 1950

الأونروا

النداء العاجل

2008

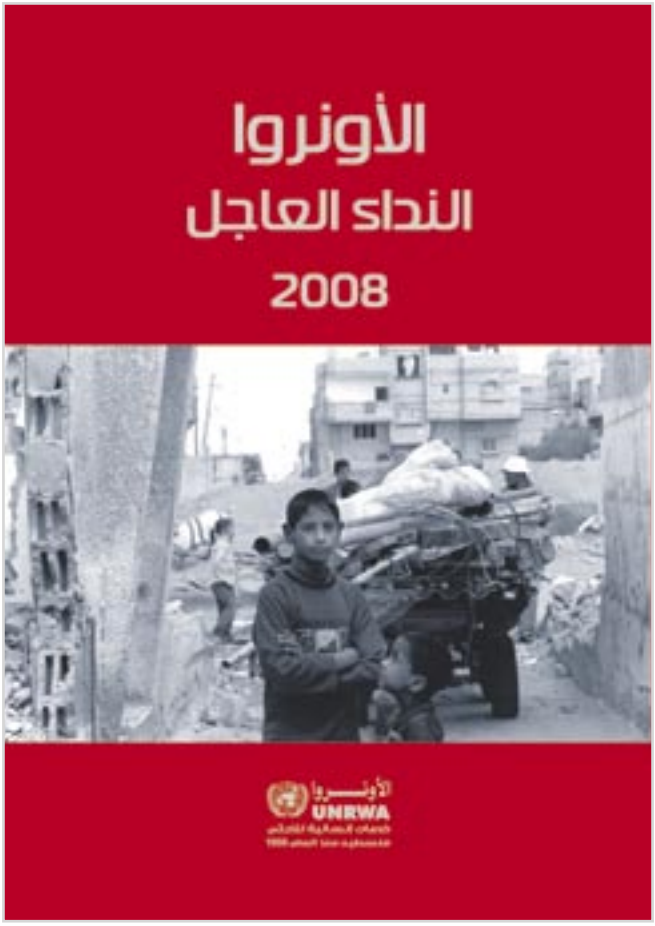

الأونروا
UNRWA
خدمات إنسانية للاجئي
فلسطين منذ العام 1950

المحتويات

3 تمهيد

5 ملخص تنفيذي

6 طبيعة الأوضاع الطارئة

6 أزمة اجتماعية-اقتصادية مطولة ومستحكمة
7 التطورات الاقتصادية الأخيرة
8 تشديد القيود على الحركة والوصول
10 حماية المدنيين

11 استجابة الأونروا للأزمة

11 المساعدات الغذائية الطارئة
12 برامج التشغيل الطارئ - التوظيف المباشر
14 برامج التشغيل الطارئ - التوظيف غير المباشر (الضفة الغربية فقط)
15 المساعدات النقدية الطارئة
16 إصلاح المأوى وتوفير أماكن سكن مؤقتة (قطاع غزة فقط)
17 خدمات الطوارئ الصحية
19 خدمات الصحة البيئية الطارئة
21 دعم المنظمات المجتمعية (قطاع غزة فقط)
22 الصحة النفسية المجتمعية (قطاع غزة فقط)
23 مشروع مساعدة الأطفال والشباب (الضفة الغربية فقط)
25 برنامج موظفي دعم العمليات
26 قدرات تامين احتياجات الطوارئ
27 التنسيق والمراقبة والتقارير

29 ملخص ميزانية النداء العاجل

30 خرائط مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لقطاع غزة والضفة الغربية

تمهيد

لا يزال الفلسطينيون في قطاع غزة والضفة الغربية يعانون من مستويات مقلقة من المصاعب واليأس. ,مع انهيار سبل الرزق وتعمق الاعتماد على المعونات الخارجية. وفي ظل تشديد القيود على الحركة أكثر من أي وقت مضى واستمرار حالة النزاع. يجد المجتمع الفلسطيني نفسه تحت ضغط شديد ومتصاعد.

لقد واصلت الأوضاع على أرض الواقع تدهورها في الأشهر الأخيرة. وأستطيع من مكتبي في مدينة غزة أن أشهد بأم عيني تسارع هذا التدهور ومداه. فسكان غزة البالغ عددهم 1.5 مليون شخص، بمن فيهم مليون لاجئ، يعيشون في أوضاع من الحصار المقيت، فيما تظل الحدود مغلقة أمام الجميع باستثناء السلع الإنسانية، وتنخفض إمدادات الكهرباء والوقود بشكل كبير. وبسبب العجز الذي يعاني منه القطاع الخاص، يتزايد عدد الفئات السكانية التي تتوجه إلى الأونروا طلباً للدعم من شبكة الأمان، ولا يستثنى من ذلك مبادرون ورجال أعمال كانوا في السابق قادرين على تحقيق الاكتفاء الذاتي. إلا أنهم أصبحوا يواجهون حالة من الخراب وأعمالهم تتوقف ومستويات ديونهم تتصاعد.

وفي الضفة الغربية، تتزايد القيود على الحركة نتيجة الاستمرار في بناء الجدار ونظام الإغلاق المرتبط به، مما يحد من آفاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وينتهك الحقوق والحريات الأساسية. لقد شهد العام 2007 المزيد من التفتيت الجغرافي وأصبح الوصول إلى العمل والتعليم والخدمات الصحية أكثر صعوبة. فضلاً عن ذلك، أعلمت حكومة إسرائيل الأونروا مؤخراً عن نيتها إدخال نظام جديد للتنقل في الضفة الغربية، وهذا الأمر له تبعات كبيرة على المجتمعات التي نخدمها ويزيد من القيود التي تحد من قدرتنا على إيصال الخدمات الإنسانية الحيوية.

ومؤخراً، ساهم رفع الحصار المفروض على السلطة الفلسطينية والعودة إلى دفع الرواتب لأكثر من 160.000 موظف في القطاع العام في إحداث أثر إيجابي على حياة العديد من الفلسطينيين. وقد استجبنا إلى ذلك بأن أزلنا عشرات الآلاف من الأسر من قوائم المساعدات التي نقدمها. وفي الوقت ذاته، ونتيجة للحصار الاقتصادي على غزة وتشديد نظام القيود على التنقل في الضفة الغربية - إلى جانب القفزات الكبيرة التي طرأت على أسعار السلع الغذائية وارتفاع القيود التشغيلية - بقيت الحاجة إلى المعونات الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة مرتفعة للغاية. ولن تنخفض هذه الاحتياجات إلا إذا تم التوصل إلى حل سياسي شامل للنزاع.

تقدم الأونروا هذا النداء لتأمين حوالي 238 مليون دولار من المساعدات الطارئة في العام 2008 للاجئي فلسطين، والذين لا يزالون ضمن أكثر الفئات تضرراً من النزاع الممتد عبر الأعوام. إن اللاجئين الذين يشكلون أكثر من 40% من سكان الأرض الفلسطينية يعانون بشكل ثابت من مستويات من الفقر والبطالة أعلى مما في أوساط الفلسطينيين غير اللاجئين. وهم لا يزالون يعانون من انكشاف شديد أمام الصدمات الاقتصادية، وخاصة في غزة، والتي لا تزال تتحمل الوطأة العظمى للنزاع.

نحن نطلق هذا النداء في وقت يتجدد فيه الأمل في التقدم على المسار السياسي. وربما لم يسبق أن كانت الحاجة لمثل هذا التقدم ملحة بهذا القدر. إن أي انهيار في الجهود الحالية لإعادة إطلاق العملية السلمية لن يكون مبشراً بالخير. وكما أن الإخفاق في البناء على الأرضية التي أوجدها الانسحاب الإسرائيلي في عام 2005 قد أدى إلى الدخول في سلسلة جديدة من الفقر والعنف، فإن من شأن المزيد من التأخير أن يسبب تصعيداً في النزاع ويسبب درجة أكبر من الشقاء.

إنني أدعوكم لدعم هذا النداء بشكل عاجل.

كارن أبو زيد
المفوض العام، الأونروا

ملخص تنفيذي

يعيش الفلسطينيون في قطاع غزة والضفة الغربية في أوضاع من المشقة الشديدة والضائقة الاجتماعية. فالأزمة الاجتماعية-الاقتصادية المتواصلة، والتي تتسم بقيود شديدة القسوة على حركة الفلسطينيين والتدمير المتكرر لمقوماتهم المادية، قد أفرزت ارتفاعاً كبيراً في الفقر والبطالة على مدى الأعوام السبعة الماضية مع هبوط حاد في مستويات دخل الأسر. فمنذ بدء الانتفاضة في أيلول/سبتمبر 2000، ارتفع عدد الفلسطينيين الذين يعيشون تحت خط الفقر بأكثر من الضعفين، وارتفعت معدلات البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة بقدر مماثل. وتعتبر الآن ضمن الأعلى على مستوى العالم.

دخلت الأزمة في منحنى جديد في أعقاب نجاح حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني/يناير 2006. فنتيجة احتجاز حكومة إسرائيل للعوائد الضريبية وضريبة القيمة المضافة المستحقة للفلسطينيين، ومقاطعة المانحين للسلطة الفلسطينية، حرم ربع السكان من مصدر دخلهم الرئيسي. وتقلص الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 7-10% خلال العام 2006، فيما بلغ الاعتماد على المعونات الخارجية مستويات غير مسبوقة. كما تعطل تقديم خدمات القطاع العام نتيجة الإضرابات التي نفذها الموظفون والتقليصات الكبيرة في الموارد، مما نتج عنه تصاعد حاد في الطلب على المرافق الصحية للأونروا. وإلى جانب استمرار العنف الإسرائيلي-الفلسطيني، شهدت هذه الفترة أيضاً مستويات غير مسبوقة من النزاع الفلسطيني الداخلي. وكان قطاع غزة الأكثر تضرراً بهذا الوضع، إذ تعرض لعمليات عسكرية إسرائيلية واسعة النطاق ومتواصلة كما كان مسرحاً للصدامات العنيفة بين الفصائل المتنافسة في النصف الأول من العام 2007.

لقد خفت هذه الضغوط بعض الشيء عند رفع الحصار الدولي عن السلطة الفلسطينية في أواسط العام 2007 بعد إبعاد حماس عن السلطة الفلسطينية في أعقاب استيلاء قواها الأمنية على السلطة في غزة. والأهم من ذلك أن هذا الوضع قد أتاح الفرصة للعودة إلى دفع الرواتب الكاملة للعاملين في القطاع العام، إلا أنه ترافق مع تشديد كبير للحصار الإسرائيلي على سكان غزة البالغ عددهم 1.5 مليون شخص. فمنذ أواسط حزيران/يونيو، ظلت معابر غزة الرئيسية التي تمر عبرها حركة الناس والبضائع مغلقة، وفرضت قيود مشددة على عبور كل البضائع غير المتعلقة بالمعونات الإنسانية ومن خلال معابر بديلة غير مجهزة على النحو الكافي. إن مجموعة واسعة من السلع الأساسية إما غير متوفرة في غزة أو متوفرة بأسعار تفوق قدرة السكان. كما تشير التقارير إلى أن هناك نقصاً في بعض الأدوية والمستلزمات في المستشفيات والعيادات الصحية.

إن الإغلاقات تسبب ضرراً بنيوياً قد لا يكون من الممكن إصلاحه بالنسبة للقطاع الخاص الذي لا يزال في مراحل نموه الأولى. فقد أفاد اتحاد الصناعات الفلسطينية مؤخراً بإغلاق 95% من مصانع غزة وحذر من احتمال انهيار القطاع بأكمله. كما تم إيقاف مشاريع للبنية التحتية تديرها الأونروا بقيمة 93 مليون دولار بسبب عدم توفر المواد الخام. ولا يوجد أي أفق لاستعادة العمل بهذه المشاريع في ظل الأوضاع السائدة حالياً.

كما بدأت حكومة إسرائيل مؤخراً بتقليص إمدادات الكهرباء والوقود للسكان المدنيين في غزة كجزء من رزمة من العقوبات الاقتصادية المتصاعدة، وذلك على الرغم من التحذيرات بأن مثل هذه الخطوة تعتبر مخالفة لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

أما في الضفة الغربية، فالاستمرار في بناء الجدار والنظام التابع له يتسبب بمزيد من التفتيت الجغرافي. لقد شهدت الأشهر الأخيرة ارتفاعاً في عدد القيود المفروضة على الحركة، في حين أن فرص التأهيل والنمو تتقوض بفعل استمرار تسوية الأراضي الفلسطينية ومواصلة إصدار أوامر الاستيلاء والمصادرة للممتلكات الفلسطينية. لقد أعلنت حكومة إسرائيل مؤخراً عن سلسلة من القيود على التنقل، والتي من شأنها أن تترك أثراً بالغاً على عمليات الأونروا من ناحية رفع تكلفتها وخفض قدرة الوكالة على تلبية احتياجات المجتمعات المعزولة.

إن لاجئي فلسطين، الذين يشكلون أكثر من 40% من مجموع السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة، يعدون من بين الفئات الأكثر تضرراً من حالة الطوارئ الممتدة. وهم لا يزالون يعانون من مستويات من الفقر والبطالة أعلى بكثير مما يعانيه السكان غير اللاجئين - وخاصة بسبب تركزهم في غزة - فضلاً عن أنهم يمتلكون في العادة قدراً أقل من الموارد والمقومات التي يمكنهم الاعتماد عليها في أوقات الأزمات.

في ضوء التدهور الحاد للأوضاع في غزة واستمرار حالة الانكشاف في الضفة الغربية، وخاصة بالنسبة للأسر الأكثر تأثراً بالجدار والقيود على الحركة، تعلن الأونروا عن إطلاق نداء جديد لتقديم المساعدة الإنسانية في العام 2008. إن التدخلات مصممة لتحقيق ما يلي: (1) تخفيف أثر الأزمة الأشد وطأة على اللاجئين من خلال دعم شبكة الأمان الاجتماعي للفئات الأكثر انكشافاً، (2) وضمان عدم تضرر القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية، (3) والاستجابة لتأثيرات العنف المتعلق بالنزاع وغير المتعلق به. كما أن هناك مكونات خاصة ببناء القدرات من شأنها أن تكفل تقديم الخدمات بكفاءة وقدرة على الاستجابة للاحتياجات، وتدعم بناء برامج الطوارئ بشكل منسجم مع خطة التطوير التنظيمي الأعم التي تتبناها الأونروا.

طبيعة الأوضاع الطارئة

أزمة اجتماعية-اقتصادية مطولة ومستحكمة

منذ اندلاع الانتفاضة في عام 2000، عجل النزاع في انزلاق الاقتصاد الفلسطيني في حالة ركود عميق أدى إلى معدلات غير مسبوقة من البطالة والفقر وانخفاض حاد في دخول العائلات. وعلى الرغم من النمو السكاني الذي بلغ 30% ما بين 1999-2006، تقلص الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 10%. وبحلول العام 2006 تراجعت الدخول الفلسطينية بنسبة 30% عن مستوياتها في عام 1999 .[1]

إن الشبكة المعقدة من القيود التي تفرضها حكومة إسرائيل على حركة الفلسطينيين والتجارة الفلسطينية، يضاف إليها التدمير المتكرر للمقومات المادية الفلسطينية خلال الاجتياحات العسكرية الإسرائيلية - وخاصة في غزة - تتسبب بأضرار بنيوية خطيرة. فقد أدى ذلك إلى تقليص شديد للصناعات الرئيسية في القطاع الخاص وخلق بيئة غير مواتية للنمو المستدام والاستثمار الأجنبي. وفي ظل عجز القطاع الخاص عن استيعاب الأعداد الكبيرة من الوافدين الجدد على سوق العمل، أصبح الأشخاص غير القادرين على العثور على عمل في القطاع العام الموسع مضطرين للانضمام إلى الفئات المعتمدة على العون الإنساني والآخذة بالتزايد بشكل متواصل.

على هذه الخلفية، كان للمقاطعة الدولية للسلطة الفلسطينية التي فرضت في أعقاب فوز حماس بانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني/يناير 2006 عواقب شديدة الوطأة. وبرزت أزمة مالية خانقة نتيجة احتجاز حكومة إسرائيل للعوائد الجمركية وضريبة القيمة المضافة المستحقة للسلطة الفلسطينية وتعليق المانحين لتمويلهم المباشر للسلطة، وهما يمثلان المصدرين الرئيسيين لعوائد القطاع العام الفلسطيني. وتمثلت هذه الأزمة في عدم دفع أجور العاملين في القطاع العام وإضعاف أداء الخدمات الحكومية.[2]

انعكس الأثر المباشر للأزمة المالية في عام 2006 في عدم دفع رواتب موظفي السلطة الفلسطينية بقيمة تقارب 528 مليون دولار وحدوث انخفاض إضافي بمقدار 170 مليون دولار في الصرف على النفقات الجارية والثابتة.[3] بالنتيجة، وبعد ثلاثة أعوام من النمو، شهد الناتج المحلي الإجمالي - الذي يقيس القيمة الفعلية للخدمات المنتجة في الاقتصاد الفلسطيني - هبوطاً يتراوح بين 7% إلى 10%. يمكن مقارنة ذلك بالانخفاض الذي يقارب 4% في لبنان في العام ذاته، عندما تعرضت أجزاء كبيرة من البلد للدمار نتيجة الحرب مع إسرائيل.[4]

يقدر أن حوالي 160 ألف موظف في القطاع العام قد حصلوا على 45% فقط من رواتبهم في العام 2006، مما أدى إلى انخفاض مستويات الدخل الأسري بالنسبة لما يقارب مليون شخص، أي ربع مجموع السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكان اللاجئون وسكان غزة الأكثر تضرراً، كونهم يشكلون نسبة أكبر من موظفي السلطة بالمقارنة مع نظرائهم من غير اللاجئين ومن سكان الضفة الغربية.[5]

وقد تبع ذلك انخفاض في مستويات المعيشة. فحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شهد العام 2006 ازدياداً في عدد الفلسطينيين الذين يعيشون تحت خط الفقر الرسمي من ناحية الاستهلاك بما يقارب 9%، حيث بلغ العدد حوالي 1.6 مليون شخص أو 36% من مجموع السكان. وكان 22% من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر المدقع من ناحية الاستهلاك وكانوا بالتالي غير قادرين على تلبية الاحتياجات الأساسية للطعام واللباس والمسكن.[6] ومرة أخرى، كانت المعدلات أعلى في أوساط سكان غزة وبين اللاجئين: فقد عاش حوالي 55% من سكان غزة تحت خطر الفقر في عام 2006، وكان 40% من السكان يعيشون في فقر مدقع. أما بالنسبة للاجئين، فقد بلغ معدل الفقر الرسمي 39% وبلغ معدل الفقر المدقع 24%. كما بقيت نسبة الفقراء العاملين مرتفعة، حيث أن ربع الأسر التي كان أربابها يعملون كنت تعيش تحت خط الفقر في عام 2006.

[1] بيانات الحسابات الوطنية للدخول - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. للمزيد من النقاش التفصيلي حول الأوضاع الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، يرجى الاطلاع على: الأزمة المطولة في الأرض الفلسطينية المحتلة: التطورات الاجتماعية-الاقتصادية الأخيرة، الأونروا، تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

[2] حسب تقديرات صندوق النقد الدولي. كانت موارد موازنة السلطة الفلسطينية في عام 2006 أخفض بأكثر من الثلث بالمقارنة مع عام 2005. انظر: الضفة الغربية وغزة: الأداء المالي في عام 2006، صندوق النقد الدولي، آذار/مارس 2007.

[3] يقاس الانخفاض في الصرف على النفقات الجارية والثابتة للسلطة الفلسطينية مقابل مستوى الصرف في العام 2005.

[4] أخذت البيانات عن الناتج المحلي الإجمالي في لبنان عن الموقع الإلكتروني لقسم الإحصاءات في الأمم المتحدة www.unstats.un.org.

[5] خلال العام 2006، شكل العمل في السلطة الفلسطينية 32% من مجموع الوظائف التي يعمل بها اللاجئون بالمقارنة مع 19% بالنسبة لغير اللاجئين. وفي غزة، عمل لدى السلطة الفلسطينية 42% من مجموع الأشخاص العاملين، بالمقارنة مع 17% فقط في الضفة الغربية.

[6] انظر: الأزمة المطولة في الأرض الفلسطينية المحتلة: التطورات الاجتماعية-الاقتصادية الأخيرة، الأونروا، تشرين الثاني/نوفمبر 2007، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأرض الفلسطينية، آب/أغسطس 2006.

التطورات الاقتصادية الأخيرة

أدى استبعاد حماس من الحكومة الفلسطينية بعد أن قامت قواتها الأمنية بالاستيلاء على غزة في حزيران/يونيو 2007 إلى رفع المقاطعة الدولية عن السلطة الفلسطينية. وسمح ذلك للسلطة أن تستأنف دفع الرواتب بالكامل لموظفي القطاع العام، مما ساعد على تخفيف بعض التأثيرات الصعبة للأزمة. إلا أن هذه التأثيرات الإيجابية قد أفسدها التشديد المخيف للحصار المفروض على غزة، حيث يعيش ثلث السكان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وثلثا اللاجئين.

تتضمن التدابير العقابية التي تفرضها إسرائيل على غزة منذ سيطرة حماس عليها إغلاق نقاط العبور الرئيسية، والقيود على دخول البضائع، ومنعاً كاملاً تقريباً لخروج الصادرات، وتقليص إمدادات الكهرباء. والعاقبة الحتمية لذلك هي تصاعد حالة الإفقار في أوساط السكان المعرضين للانكشاف في الأصل، والانخفاض في مستوى الخدمات الأساسية.

كما أن استمرار الحصار يسبب ضرراً كبيراً قد لا يكون من الممكن إصلاحه في القطاع الخاص الذي أنهكته سنوات عديدة من القيود على الحركة وغيرها من القيود الأخرى ذات العلاقة. فخلال النصف الأول من العام 2007، استأثر القطاع الخاص بنسبة 54% من العمل في غزة، بما يمثل حوالي 113.000 وظيفة.[7] ومن ناحية أخرى، تعتمد غالبية الصناعات في غزة على التصدير وتعتمد أيضاً على إسرائيل في توفير المواد الخام[8] ولا تستطيع مواصلة العمل في ظل الظروف الراهنة. وبالفعل، أفاد اتحاد الصناعات الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر بأن 95% من المصانع في غزة قد أغلقت، مما أدى إلى فقدان أكثر من 32.000 فرصة عمل.[9] كما تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أيضاً إلى حدوث تقلص كبير في قطاع البناء بسبب القيود على استيراد المواد الخام. فقد انخفضت حصته في توفير فرص العمل للقوى العاملة من 10% في عام 2003 إلى ما يقارب 3% في الوقت الراهن. وقد توقفت مشاريع للأونروا في البنية التحتية بقيمة 93 مليون دولار نتيجة نقص المستلزمات.

تشير بيانات حديثة العهد للجهاز المركزي للإحصاء إلى حدوث ارتفاع ملموس في البطالة في غزة منذ سيطرة حماس على تلك المنطقة التي تعاني أصلاً من أحد أعلى معدلات البطالة في العام. فحسب التعريف الموسع للبطالة،[10] كانت نسبة 37.6% من القوى العاملة في غزة تعاني من البطالة في الفترة بين حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر. وكانت النسبة أعلى من ذلك في أوساط اللاجئين. يمثل ذلك زيادة بنسبة تقارب 20% ما بين الربع الثاني والثالث في العام، وهو ما ينعكس مباشرة على أكثر من 130.000 شخص، أو حوالي 10% من سكان غزة.

وفي الضفة الغربية، لا تزال معدلات البطالة أعلى بكثير من متوسط المعدلات السائدة في الإقليم. فقد بلغ معدل البطالة 25.2% خلال الربع الثالث من العام 2007، بعد أن كان 22.6% في منتصف العام، وهو ما يعود بشكل كبير إلى التغيرات الموسمية. وفي المقابل، تستمر في الازدياد نسبة القوى العاملة في الضفة الغربية التي تعمل في قطاع الزراعة حيث الرواتب منخفضة والعديد من العاملين هم من أفراد الأسرة غير مدفوعي الأجر. وتعزى هذه الزيادة إلى تقييد إمكانيات الوصول إلى فرص العمل المنتج الأخرى بسبب القيود على الحركة.

وقد انعكست معدلات البطالة المرتفعة في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 2000 على شكل ارتفاع في معدلات الإعالة، أي عدد الأشخاص المعالين من قبل كل شخص عامل. فعند الربع الثالث للعام 2007، بلغ معدل المعالين 7.4 في غزة و4.9 في الضفة الغربية، بالمقارنة مع 5.9 و4.3 على التوالي في عشية الانتفاضة.

[7] حسابات طاقم الأونروا بالاعتماد على بيانات مسح القوى العاملة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كانون الثاني-حزيران/يناير-يونيو 2007 ومجموعات بيانات خاصة أنتجها الجهاز المركزي للإحصاء بناءً على طلب الأونروا.

[8] Two Years after London: Restarting Palestinian Economic Recovery, the World Bank, Sept 2007.

[9] The Portland Trust, Palestinian Economic Bulletin, November 2007.

[10] كل الأرقام المتعلقة بالبطالة هي حسب التعريف الموسع. والذي يضم الأشخاص الباحثين عن عمل بنشاط بالإضافة إلى الأشخاص القادرين والراغبين بالعمل ولكنهم لا يبحثون عن عمل بسبب اقتناعهم بعدم وجود إمكانية العثور على فرصة عمل.

دور المساعدات في تقليل تصاعد الفقر في عام 2006

تشير بيانات حديثة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى استمرار فعالية المساعدات الطارئة التي تقدمها الأونروا في تخفيف أثر الأزمة على اللاجئين. إلا أنها تؤكد أيضاً أن المعونات الإنسانية لم تستطع أن تغير النزعة السائدة نحو ارتفاع معدلات الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2006:

- خلال العام 2006، كانت المساعدات الخارجية مسؤولة عن تقليص الفقر في أوساط اللاجئين من 47.3% إلى 39.2% وفي أوساط غير اللاجئين من 36.6% إلى 33.9%. وكانت المساعدات أكثر فاعلية بما يتراوح بين مرتين وثلاث مرات في تقليل الفقر بين اللاجئين مما هي بين غير اللاجئين.
- في الفترة بين 2005 و2006، ازداد عدد الأفراد الفقراء في الأرض الفلسطينية المحتلة بنسبة 8.29% وازداد عدد الأسر الفقيرة بنسبة 10%.

الأونروا هي الجهة الرئيسية المقدمة للخدمات الأساسية إلى لاجئي فلسطين في الأرض الفلسطينية المحتلة وأكبر الأطراف المقدمة للإغاثة الإنسانية بفارق كبير عن أي طرف آخر. وتشير الأبحاث إلى أن ارتفاع فعالية تقليص الفقر في أوساط اللاجئين يرجع جزئياً إلى أن المساعدات تكون موجهة بشكل أفضل وأقل "تسرباً" إلى غير الفقراء، إلى جانب القدرات المؤسسية للأونروا والموارد التي يقدمها المانحون. وقد نما الفقر، في العام 2006، بشكل أبطأ بين اللاجئين مما هو بين غير اللاجئين، مما يعتبر مؤشراً إضافياً على فعالية تدخلات مكافحة الفقر في أوساط اللاجئين.

تشير الأبحاث أيضاً إلى أن جهود المعونات الإنسانية قد تخلفت بشكل كبير عن الحجم اللازم لمعالجة فجوة الفقر، أي مبلغ المساعدات الإضافية اللازمة لإخراج الأفراد الفقراء من قبضة الفقر. ففي العام 2006، كانت قيمة المساعدات التي قدمتها الأونروا إلى اللاجئين الفقراء في الأرض الفلسطينية المحتلة في حدود 100 مليون دولار، فيما تشير البيانات إلى أنه كان سيلزم توفر مبلغ إضافي بقيمة 484 مليون دولار من المساعدات الإنسانية للقضاء على الفقر بين الأسر اللاجئة.[11]

تشديد القيود على الحركة والوصول:

لا تزال القيود الإسرائيلية على حركة الفلسطينيين والسلع الفلسطينية، دخولاً إلى الأرض الفلسطينية المحتلة وخروجاً منها وتنقلاً في داخل الضفة الغربية وبين الضفة الغربية وغزة، لا تزال تؤثر على كافة مناحي الحياة اليومية للفلسطينيين. فهي تعيق الوصول إلى الخدمات الأساسية والأرض وسبل المعيشة وتحد من إمكانيات النمو والتطور.

وهناك إقرار واسع بأن إجراء تغيير شامل في نظام الإغلاق يعد شرطاً مسبقاً لتحقيق الاستقرار والتعافي في الاقتصاد الفلسطيني.[12]

إلا أن الأشهر الإثني عشر الأخيرة قد شهدت مزيداً من التشديد في هذه القيود. إذ اتسمت بعزل قطاع غزة بعد استيلاء حماس على السلطة هناك، وتزايد حدة انقطاع التواصل الجغرافي في الضفة الغربية بسبب التوسع المستمر في البناء غير القانوني للجدار والنظام المرافق له والبنية التحتية الأخرى للاستيطان. وتسود مخاوف في غزة والضفة الغربية من أن يزداد تشديد هذه القيود في الأشهر القادمة.

غزة:

بقيت معابر غزة مغلقة أمام كافة الفلسطينيين تقريباً منذ أواسط حزيران/يونيو 2007، مما حول القطاع إلى سجن فعلي للمليون ونصف المليون الذين يعيشون فيه. كما تأذت بذلك قدرة المرضى الفلسطينيين الذين يعانون من أوضاع حرجة على الوصول إلى ما يحتاجون من علاج طبي غير متوفر في غزة، حيث يعاني العديدون منهم من التأخر في الوصول إلى العلاجات أو حتى يحرمون منها. فحسب بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر 2007، منع 27 مريضاً فلسطينياً من الخروج من غزة من أصل 789 مريضاً سبق وأن حصلوا على تصاريح للخروج من غزة بهدف الحصول على العلاج الطبي.[13] وأفيد في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر بأن مريضين فلسطينيين قد توفيا خلال فترة أسبوع وهما على حاجز إيريز في انتظار الحصول على إذن من السلطات الإسرائيلية بالعبور.[14]

[11] للمزيد من التفاصيل، انظر: الأزمة المطولة في الأرض الفلسطينية المحتلة: التطورات الاجتماعية-الاقتصادية الأخيرة، الأونروا، تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
[12] المرجع السابق.
[13] Gaza humanitarian situation report 1 - 31 October 2007, UNOCHA.
[14] Physicians for Human Rights - Israel; PHR - Israel Appeal, 1 November 2007.

كما أن نقاط العبور التجارية تقف متعطلة عن العمل، حيث تتقيد الحركة عبر الحدود بسبب الإغلاق والقيود على دخول أية مواد غير المعونات الإنسانية والمنع التام لخروج الصادرات. فقد بقي معبر كارني، الممر الرئيسي للسلع التجارية، مغلقاً منذ 12 حزيران/يونيو باستثناء فتح مسلك منفرد بشكل متقطع للحبوب والأعلاف. ويجري استخدام معابر بديلة في صوفا وكيرم شالوم لنقل المستلزمات الإنسانية وكميات محدودة جداً من السلع التجارية، ولكن هذه المرافق تعتبر غير كافية على الإطلاق، إذ بالكاد تمتلك القدرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لسكان غزة. كما أن هذه المعابر تفتقر إلى المرافق اللازمة لحركة مرور صناديق النقل مما يسبب ارتفاعاً ملموساً في التكاليف التشغيلية بالنسبة للأونروا ويحد من قدرة الوكالة على إدخال السلع اللازمة لبرامج المعونات الخاصة بها.

تشير بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن تشديد نظام القيود على التنقل قد أدى إلى انخفاض بنسبة 71% في كمية السلع التي دخلت غزة بين أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر 2007: [15] ففيما كانت تعبر 253 شاحنة كل يوم بالمتوسط في شهر أيار/مايو، انخفض هذا العدد إلى 74 شاحنة في اليوم فقط خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وبالنتيجة، تزايد عدد المواد الغذائية غير المتوفرة أو التي تنقص في غزة، بما يشمل اللحوم الطازجة أو المجمدة ومنتجات الألبان وبعض أنواع الفواكه الطازجة، فيما تواصل سعر السلع الأخرى في الارتفاع.[16] وقد أفادت منظمة الصحة العالمية بوجود نقص في بعض الأدوية، بما يشمل أدوية أمراض الأطفال والمضادات الحيوية وعلاجات الأمراض المزمنة.[17]

بالإضافة إلى ذلك، أعلن المجلس الأمني الإسرائيلي عن غزة "كياناً معادياً" في أواخر تشرين الأول/أكتوبر وبدأت إسرائيل تقلص إمدادات الوقود والكهرباء كجزء من رزمة من العقوبات الاقتصادية المتزايدة. وقبل أن يتم تعليق هذه القيود في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر في انتظار تعريضها للمزيد من المراجعة القانونية، كان تطبيقها قد أدى إلى انخفاض يقدر بنسبة 47% في كمية السولار الذي تم توفيره وانخفاض بنسبة 9% في كمية البنزين الصناعي. إن من شأن استئناف هذه الخطوات العقابية أن يترك تأثيرات بالغة على رفاه السكان في قطاع غزة، مع العلم أنها تمثل خرقاً لواجبات إسرائيل بمقتضى القانون الإنساني الدولي بصفتها قوة احتلال.

الضفة الغربية:

بقي الفلسطينيون في الضفة الغربية، على مدى العام 2007، معرضين لنظام إغلاق مشدد يحد بشكل بالغ من إمكانيات التنمية الاقتصادية والحضرية والزراعية ويتلف النسيج الاجتماعي والتجاري للحياة الفلسطينية. إن الدخول إلى المراكز السكانية الفلسطينية الرئيسية وما بينها، بما يشمل الدخول إلى القدس الشرقية، يزداد صعوبة بشكل تصاعدي، مما يعيق القدرة على الوصول إلى الخدمات وأماكن العمل ويقضي على فرص النمو الاقتصادي في المراكز التجارية التي كانت تزخر بالحركة والنمو في السابق. كما أن ذلك يؤدي إلى تزايد في الهجرة الداخلية، حسب ما تشير التقارير، إذ تضطر عائلات إلى أن تهجر مساكنها وأراضيها بحثاً عن فرص العيش في بيئة أقل تقييداً.

يعتبر الجدار أوضح مثال على نظام الإغلاق، وهو عبارة عن سلسلة مركبة من الجدران الإسمنتية والأسوار المكهربة وأبراج المراقبة والخنادق والدوريات على الطرق والأسلاك الشائكة. وقد أعلنت محكمة العدل الدولية في عام 2004 عدم شرعيته. يفيد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه، حتى أيار/مايو 2007، أنجز بناء 408 كيلومترات من الجدار، وأنه يجري العمل على بناء 10% إضافية.[18] ويقع حوالي 75% من المسار المرسوم للجدار على أراض فلسطينية شرق الخط الأخضر. ويقدر أن أكثر من 500.000 فلسطيني من سكان الضفة الغربية - خمس مجموع السكان - يعيشون ضمن مسافة كيلومتر واحد من مساره. كما يقدر أن 10% من المساحة الكلية للضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، تقع على غرب المسار المرسوم للجدار.

في شمال الضفة الغربية، أعلن الجيش الإسرائيلي عن مناطق التماس، أي المناطق التي تقع بين الجدار وخط الهدنة للعام 1949، مناطق عسكرية مغلقة عام 2003، مما يعني أن كل الفلسطينيين في سن 16 عاماً فما فوق الذين يعيشون هناك أو يرغبون في الدخول إلى تلك المناطق أصبحوا بحاجة للحصول على تصاريح تمكنهم من ذلك. حالياً، يؤثر هذا الوضع على حوالي 10.000 ساكن فلسطيني وعلى أعداد أكبر بكثير من المزارعين والعمال الزراعيين. وفي حال تم تطبيق النظام ذاته على كافة المناطق الواقعة بين الجدار والخط الأخضر، فسيصبح حوالي 60.000 شخص بحاجة إلى تصاريح من حكومة إسرائيل لكي يبقوا في منازلهم.

الجدار ليس إلا الجزء الأكثر بروزاً من شبكة معقدة من القيود على الحركة التي يواجهها الفلسطينيون في الضفة الغربية، والتي تشمل الحواجز على الطرق ونقاط التفتيش والسواتر الترابية والخنادق، والتي تجعل الفلسطينيين غير قادرين فعلياً على الوصول إلى حوالي 40% من أراضي الضفة الغربية. يشمل ذلك القدس الشرقية، والتي أصبح دخول الفلسطينيين من حملة هوية الضفة الغربية إليها مقيداً منذ العام 1993 وتم تشديد هذه القيود منذ بداية الانتفاضة.

على الرغم من التصريحات المتكررة من جانب حكومة إسرائيل عن نيتها بتخفيف القيود على الحركة داخل الضفة الغربية، إلا أن عدد الحواجز والعوائق المادية قد ازداد في عام 2007 من 528 إلى 561 بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر 2007. [19] هذا بالإضافة إلى "الحواجز الطيارة"، والتي يقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عددها الحالي بحوالي 560 في الشهر.

كما واجهت المنظمات الإنسانية قيوداً مشددة في العام 2007، فإن رفع مستوى المطالبة بتفتيش مركبات الأمم المتحدة والمتطلبات بضرورة حصول طواقم الأمم المتحدة على تصاريح لدخول مناطق التماس تخلق مصاعب تشغيلية كبيرة وتؤدي إلى التأخير وارتفاع التكاليف وانخفاض القدرة على الوصول الميداني، مما يؤدي في المحصلة إلى تقييد قدرة الوكالة على تلبية احتياجات المجتمعات التي تزداد انكشافاً. وما أتيح للأونروا أن تفهمه أن هذه القيود ستتزايد في الأشهر القادمة، حسب ما يتم توضيحه أدناه:

- **الدخول إلى مناطق التماس:** تم إبلاغ الأونروا أن كل أفراد الطاقم الحاملين لبطاقات هوية الضفة الغربية سيطلب منهم قريباً الحصول على تصاريح لدخول مناطق التماس على شاكلة التدابير التي تم وضعها بخصوص الدخول إلى القدس الشرقية منذ العام 1993. كما تم رفع مستوى الفحوص الأمنية في المعابر الجديدة المنصوبة على طول الجدار المحاذي لمناطق التماس، مثل معبر الريحان الذي يقود إلى معزل برطعة.

[15] Gaza humanitarian situation report 1 - 31 October 2007, UNOCHA.
[16] UN Humanitarian Monitor, September 2007.
[17] المرجع السابق.
[18] The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities, June 2007, UNOCHA.
[19] Closure Update October 2007, UNOCHA.

- **مرور السلع:** أعلنت إسرائيل عن المزيد من التدابير المقيدة لمرور السلع بين إسرائيل والضفة الغربية. حالياً، تنقل الأونروا السلع في صناديق شحن من ميناء أسدود إلى المواقع المختلفة في الضفة الغربية عبر 12 نقطة دخول. ولكن السلطات الإسرائيلية تخطط في العام الجديد لتقليل عدد نقاط الدخول إلى ست نقاط. كما ستقوم بفرض نظام التنزيل والتحميل على النحو الذي يتم استخدامه في معبر كارني منذ عدة أعوام. تقدر الأونروا أن هذا الإجراء سيؤدي إلى تكاليف إضافية تصل إلى 8 ملايين دولار في العام، كما وتخشى أن لا تتوفر في المعابر الطاقة الكافية لتدبير حجم العمل المطلوب.

- **الدخول إلى القدس الشرقية:** تم إبلاغ الأونروا أنه مع نهاية العام 2007، لن يكون بمقدور أفراد الطاقم الحاملين لبطاقات هوية الضفة الغربية والحاصلين على التصاريح أن يمروا عبر الحواجز متجهين إلى القدس في مركبات، وأن عدد الحواجز التي يستطيع الطاقم استخدامها سيخفض من 13 إلى ثلاثة أو أربعة.[20]

حماية المدنيين:

شهد العام 2007 تواصل الارتفاع في أعداد الضحايا الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة العنف الإسرائيلي-الفلسطيني والمستويات غير المسبوقة للنزاع الفلسطيني الداخلي. وفي كلتا الحالتين، كان قطاع غزة الأكثر تضرراً. فقد كان مسرح المجابهات الشديدة بين الفصائل الفلسطينية المتنازعة في النصف الأول من العام، إلى جانب أنه تحمل العبء الأكبر للنشاط العسكري الإسرائيلي في أعقاب انهيار وقف إطلاق النار مع الجيش الإسرائيلي في ربيع العام 2007.

في عام 2007، تجاوز عدد القتلى والجرحى الفلسطينيين في العنف الداخلي عدد أولئك الذين سقطوا في النزاع مع إسرائيل. فقد أودى الاقتتال الداخلي بحياة 444 فلسطينياً، منهم 30 طفلاً، في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر 2007، بالمقارنة مع 102 خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2006.[21] ووقعت 95% من مجموع هذه الوفيات في غزة. وقد حدث حوالي نصف هذه الوفيات خلال شهر حزيران/يونيو في قمة المجابهات بين حماس وفتح، والتي بلغت ذروتها بأن فرضت الأولى سيطرتها الكاملة على القطاع. ومنذ ذلك الحين، حدث انخفاض بارز في مستويات العنف، على الرغم من بقاء التوتر على مستوى مرتفع.

تشير بيانات الأونروا إلى أنه، في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر 2007، سقط 329 فلسطينياً في العنف المتعلق بالنزاع مباشرة (أي بين الإسرائيليين والفلسطينيين) في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكان بين هؤلاء 39 طفلاً على الأقل، حسب أرقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبتسيلم. كما أصيب 2018 فلسطينياً آخرون. وخلال الفترة ذاتها قتل 10 إسرائيليين وأصيب 227. ووقع ثلثا الوفيات بين الفلسطينيين وربع الإصابات في غزة. بالإجمال، حدث انخفاض في عدد الضحايا المتعلق بالنزاع بالمقارنة مع العام 2006، مما يرجع جزئياً إلى الهدنة التي سادت بين غزة وإسرائيل في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2007. إلا أن انهيار الهدنة تبعه استئناف العمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي، بما في ذلك الاجتياحات وعمليات الاغتيال الموجهة.

أما في الضفة الغربية، فقد تواصلت حملات المداهمة والاعتقال في عام 2007 على مستوى الحدة ذاتها كما في عام 2006، بمعدل 320 عملية في الشهر، بالمقارنة مع 200 في الشهر في عام 2005. وبقي تركيز هذه العمليات منصباً على المناطق "أ"، أي تلك التي تخضع لسيطرة قوى الأمن الفلسطينية.

[20] إن وكالات الأمم المتحدة تواجه أصلاً مصاعب شديدة في العمل في القدس الشرقية. ففي أي وقت معطى، يكون 20-25% من طاقم الأونروا الذين يحتاجون إلى تصاريح لدخول القدس الشرقية غير قادرين على الحصول عليها، ويتم تأخير أفراد الطاقم على الحواجز بشكل دائم عند دخولهم المدينة أو يمنع دخولهم بشكل كلي، مثلاً أثناء الأعياد الإسرائيلية.

[21] بيانات الأونروا ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وبتسيلم. تأتي كل البيانات في هذا الجزء من قواعد بيانات الأونروا، ما لم يشر إلى غير ذلك.

استجابة الأونروا للأزمة

انطلق برنامج الطوارئ الحالي لدى الأونروا في أواخر العام 2000. ومنذ ذلك الحين، توسع مجال استجابة الوكالة ليلبي الاحتياجات الإنسانية المتغيرة. كما تم تمتين القدرات الداخلية في مجال تقدير الاحتياجات والتخطيط والمراقبة وتقديم المساعدات لضمان مستوى أعلى من الاستجابة الفعالة في سياق الأزمة المطولة وفي انسجام مع مبادرة التطوير التنظيمي الأعم في نطاق الأونروا.

وطوال تلك المدة، سعت الأونروا إلى تخفيف أسوأ آثار الأزمة وتلبية الاحتياجات الأساسية الأكثر إلحاحاً للاجئين المتضررين. وتضمنت الفئات ذات الأولوية بالنسبة لدعم الأونروا الأسر التي فقدت مساكنها أو أسباب معيشتها أو أفراداً منها، وتلك التي تضررت قدرتها على الوصول إلى الخدمات الأساسية، والأشخاص الذين تعرضوا للعنف نتيجة النزاع. وقد شهدت الأشهر الإثني عشر الماضية انحداراً حاداً في الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية في غزة واستمرار حالة الانكشاف في الضفة الغربية، وخاصة بالنسبة للمجتمعات الأكثر تضرراً من الجدار والقيود الأخرى على الوصول. وبالتالي، فلن تشهد الأهداف الاستراتيجية للأونروا في العام 2008 تغييرات كبيرة.

وبشكل أكثر تحديداً، تسعى الوكالة إلى ما يلي:

- تقديم شبكة أمان اجتماعي للأسر اللاجئة المنكشفة من خلال برامج موجهة في مجال المعونات الغذائية وخلق فرص عمل مؤقتة والمساعدات النقدية وتوفير المأوى المؤقت.
- تأمين وصول اللاجئين إلى الرعاية الصحية الأولية وخدمات الصحة البيئية، بما في ذلك الخدمات الصحية المتنقلة في الضفة الغربية.
- دعم تطوير آليات تكيف إيجابية لدى الفئات المنكشفة بشكل خاص، بما يشمل النساء والشباب، من خلال مجال واسع من استراتيجيات الحماية، والتي تتضمن دعم المنظمات المرتكزة إلى المجتمع وتقديم الدعم النفسي-الاجتماعي.
- تحسين قدرة الوكالة على تقييم الاحتياجات والتخطيط وتقديم الخدمات في أوضاع الطوارئ من خلال تطوير نظم تخطيط البرامج وإدارتها، بما يشكل أيضاً جزءاً من خطة التطوير التنظيمي للوكالة.

المساعدات الغذائية الطارئة:

الغاية:

تخفيف وطأة القيود على الوصول اقتصادياً ومادياً إلى التغذية الكافية في أوساط اللاجئين.

الأهداف:

- غزة: توزيع خمس جولات من المساعدات الغذائية على 139.000 أسرة لاجئة (حوالي 700.000 شخص) وإدخال التغذية المدرسية في مدارس الأونروا لصالح 198.000 طالب وطالبة.
- الضفة الغربية: توزيع أربع جولات من المعونة الغذائية على 30.000 أسرة لاجئة (حوالي 135.000 شخص).

الأنشطة:

تناشد الأونروا للحصول على التمويل اللازم لتوزيع مساعدات غذائية طارئة على 169.000 أسرة لاجئة مسجلة (835.000 شخص). يتضمن ذلك 139.000 أسرة لاجئة في غزة (61% من مجموع الأسر اللاجئة المسجلة) و30.000 أسرة في الضفة الغربية (16% من كافة الأسر المسجلة). يتم توجيه المعونات الغذائية نحو الأسر التي تواجه قيوداً اقتصادية ومادية على الوصول إلى الطعام من خلال طرود مصممة لتغطية الاحتياجات الغذائية التي لا يتمكن اللاجئون من اقتنائها بمواردهم الخاصة. ستغطي الطرود ما لا يقل عن 61% من الاحتياجات اليومية في قطاع غزة و37% في الضفة الغربية، وستتضمن الطحين والأرز والسكر والعدس والحليب الكامل وزيت عباد الشمس. وستتلقى كل أسرة في غزة طرداً واحداً حسب حجمها، فيما ستكون الطرود في الضفة الغربية مصممة لاحتياجات ثلاثة أشخاص، بحيث تتلقى الأسر الأكبر حجماً عدة طرود بما يتناسب مع حجمها.

أدى استئناف دفع الرواتب لموظفي السلطة الفلسطينية إلى تخفيض عدد الحالات في كلا الإقليمين بالمقارنة مع العام 2007. ويخطط في الضفة الغربية لمزيد من التخفيض في مدى برنامج المساعدات الغذائية بناءً على التقييمات الميدانية التي تفيد بإمكانية تلبية احتياجات اللاجئين الغذائية بشكل جزئي من خلال المساعدات النقدية. إلا أن التخفيض الناجم في الميزانية قد أبطله ارتفاع تكلفة السلع الأساسية - إذ ارتفعت تكلفة الطرد الغذائي لأكثر من الضعف ما بين كانون الثاني/يناير 2006 وأيلول/سبتمبر 2007 - وارتفاع التكاليف التشغيلية في الضفة الغربية والناشئ عن القيود الجديدة على الحركة.

ثمة تزايد في الإفادات بأن الأطفال يأتون إلى مدارس الأونروا في غزة جياعاً ودون أن يملكوا الوسائل المالية لشراء الطعام. ولذلك، فإن الوكالة تخطط في غزة لإدخال برنامج غذائي للطلبة في مدارسها الابتدائية والإعدادية. إذ سيتم تقديم بسكويت معزز بالمغذيات وذي محتوى عالٍ من الطاقة إلى 198.000 طالب وطالبة مع بداية الفصل الثاني من العام الدراسي 2008/2007.

الأهلية:

سيتم تقديم المعونات الغذائية إلى الأسر اللاجئة التي تفتقر إلى مصدر دخل. وستعطى الأولوية، في الضفة الغربية، إلى الأسر التي ترئسها نساء والأسر التي تفتقر إلى معيل. كما يمكن أن تتم إجازة توزيع طرود غذائية بشكل مؤقت واستثنائي على الأسر المهجرة داخلياً أو تلك التي تعيش في مناطق تتعرض للحصار أثناء عمليات الجيش الإسرائيلي. وفي كل الحالات، سيقوم العاملون الاجتماعيون في الأونروا بتقييم معايير الأهلية للجهة المستفيدة. وسيكون جميع الطلبة في مدارس الأونروا في غزة مؤهلين للحصول على البسكويت ذي المحتوى العالي من الطاقة.

الأثر:

سيساعد توزيع المساعدات الغذائية الطارئة على تخفيف آثار المستوى العالي من فقدان الأمن الغذائي والناجم عن استمرار الضائقة. فستنخفض كمية الأموال التي تحتاج الأسر لتخصيصها لشراء الأطعمة الرئيسية من مواردها المالية الشحيحة بما يمكنها من تخصيص هذه الموارد لأولويات أخرى، بما في ذلك الأطعمة الطازجة. أما إدخال البرنامج الغذائي المدرسي في غزة فسيعالج مشكلة الجوع على المدى القريب في أوساط الطلبة ويساهم في تحسين قدرتهم على الانتباه والتعلم.

الميزانية:

	قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع
التكاليف التشغيلية	60,144,814	11,543,996	71,688,810
تكاليف إدارية (11%)	6,615,930	1,269,840	7,885,770
المجموع	**66,760,744 دولاراً**	**12,813,836 دولاراً**	**79,574,580 دولاراً**

برامج التشغيل الطارئ – التوظيف المباشر:

الغاية:

تخفيف الضائقة الاقتصادية على مستوى الأسرة بالنسبة للأسر اللاجئة التي تفتقر إلى معيل من خلال توفير فرص عمل مؤقت.

الأهداف:

- غزة: توفير 4.722.500 يوم عمل من التشغيل المؤقت لصالح ما يقدر بـ55.950 لاجئاً (يصل مجموع المستفيدين، أي الحاصلين على فرص العمل ومن يعيلونهم، إلى حوالي 250.000).
- الضفة الغربية: توفير 1.242.000 يوم عمل من التشغيل المؤقت لصالح ما يقدر بـ34.500 لاجئ (مجموع المستفيدين - 207.000 على الأقل).

الأنشطة:

تخطط الأونروا ضمن هذا البرنامج لتوفير ما يصل إلى ستة ملايين يوم عمل لصالح 90.450 لاجئاً متعطلين عن العمل في قطاع غزة والضفة الغربية. بناءً على بيانات القوى العاملة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من أواسط العام 2007، تمثل هذه الأرقام حوالي 80% من اللاجئين المتعطلين عن العمل في القوى العاملة في غزة و68% في الضفة الغربية. وبقصد تعظيم إمكانيات التغطية في البرنامج، ستكون العقود قصيرة الأمد وستكون الرواتب أخفض من المعدلات السائدة في الأسواق، بما يكفل توفر عنصر الاستهداف الذاتي وتشجيع المتقدمين على البحث عن فرص عمل منتظمة في حال تحسن الأوضاع.

في غزة، ستوفر الأونروا فرص عمل لكل من العاملين اليدويين والمهرة والمهنيين، كما ستقدم التدريب والتمرن العملي لخريجي الجامعات وكليات التدريب التقني المتعطلين عن العمل. وسيعمل الحاصلون على فرص العمل في مرافق الأونروا ومنشآتها، وكذلك في البلديات والمنظمات المجتمعية والمؤسسات الأهلية. وبالنسبة للخريجين والمشاركين في التمرن العملي ستتاح فرص العمل في مؤسسات القطاع الخاص أيضاً.

سيتضمن البرنامج في غزة مكوناً خاصاً يستهدف أصحاب المشاريع الصغيرة المدينين، أي الحاصلين على قروض من قسم الإقراض البسيط والمشاريع الصغيرة في الأونروا وغير القادرين على سدادها نتيجة الوضع الراهن. فمن خلال تمكين أصحاب المشاريع الصغيرة من تسوية ديون مشاريعهم من الأجور التي يكسبونها من فرص العمل المؤقت، ستستطيع مشاريعهم أن تتعافى من جديد حالما يتحسن الوضع الاقتصادي، مما يعزز الاعتماد على الذات ويساهم في توفير بيئة أعمال مستدامة.

في غزة، ستشكل الوظائف التي لا تتطلب مهارة خاصة، مثل العمال وعمال النظافة والحراس، حوالي 85% من كافة الوظائف. وستقتصر مدة العقود على ثلاثة أشهر. وسينال العاملون ما يقارب 260 دولاراً في الشهر، أي 10 دولارات في اليوم على أساس العمل ستة أيام في الأسبوع. أما بالنسبة لكل تصنيفات العمل الأخرى، فستتراوح مدة العقود بين ستة أشهر واثني عشر شهراً. أما الأجور فستتراوح بين 370-500 دولار في الشهر (أي 17-23 دولاراً في اليوم على أساس العمل خمسة أيام في الأسبوع) و250 دولاراً في الشهر للمتمرنين (أي 11 دولاراً في اليوم على أساس العمل خمسة أيام في الأسبوع).

وللوصول إلى العدد المستهدف من المستفيدين في غزة، يخطط لتوسيع البرنامج في عام 2008 بقدر ما يسمح توفر الأموال وتوقيتها. وستسعى الأونروا لضمان الكفاءة في هذا التوسع من خلال مواصلتها لتطوير قدرات البرنامج وتنظيم الإجراءات التشغيلية بشكل فعال. وتخطط الوكالة، من خلال شبكة المكاتب الفرعية التي أسستها حديثاً (في دير البلح ورفح وجباليا وخانيونس)، لاتباع نهج أكثر تركيزاً في تحديد فرص العمل الجديدة. يتضمن ذلك المشاريع الصغيرة الحجم لصيانة وتأهيل البنية التحتية العامة

والتدخلات التي تستهدف بعض الفئات الاقتصادية المحددة (مثل صيادي السمك). وسيستخدم جزء صغير من التمويل لدعم توفير المواد والأدوات اللازمة لمثل هذه المشاريع.

أما في الضفة الغربية، فكل فرص العمل ستخصص للعمال غير المهرة أو شبه المهرة. وتخطط الوكالة لتوفير 7.500 فرصة عمل لمدة ثلاثة أشهر في نطاق مرافق الأونروا ومنشآتها، و27.00 فرصة عمل شهري في البلديات والمجالس القروية. وفي كل الحالات، ستثبت الرواتب الشهرية عند 360 دولاراً. وسيتم تشغيل البرنامج على غرار الأعوام السابقة، أي على أساس تقويم سنوي من نيسان/إبريل إلى آذار/مارس.

الأهلية:

تعتمد معايير الأهلية على حالة اللجوء وتوفر مصادر بديلة للمساعدة، بالإضافة إلى اعتماد حجم الأسرة في الضفة الغربية فقط.[22] ولن تتاح لمن يحصلون على فرصة عمل الاستفادة من البرنامج لأكثر من مرة واحدة خلال فترة التقويم السنوي، ولن يسمح بالتحاق أكثر من فرد واحد من الأسرة في البرنامج في الوقت ذاته. وسيستثنى أقرباء موظفي الأونروا من البرنامج باستثناء برنامج تدريب الخريجين، حيث سيتاح عدد صغير من فرص التمرن لأقرباء أفراد الطاقم.

الميزانية:

	قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع
التكاليف التشغيلية	54,240,000	18,169,580	72,409,580
تكاليف إدارية (11%)	5,966,400	1,998,654	7,965,054
المجموع	**60,206,400 دولار**	**20,168,234 دولاراً**	**80,374,634 دولاراً**

لن يتاح للحاصلين على فرص العمل الاستفادة من المساعدات النقدية الانتقائية أثناء التحاقهم بالبرنامج. كما أن المستفيدين من البرنامج في الضفة الغربية لن يكونوا مؤهلين لتلقي معونات غذائية خلال فترة التشغيل.[23]

ستواصل الوكالة تحديد فرص العمل الجديدة للمتقدمين الشباب والنساء وذوي الإعاقة والترويج بنشاط لاستخدامهم. وستسعى الأونروا لضمان أن تخصص نسبة 25% من مجموع الوظائف في الضفة الغربية و35% في غزة للنساء.

الأثر:

سيساعد برنامج خلق فرص العمل على تخفيف وطأة ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والإعالة بين اللاجئين بشكل مؤقت. وسيتمكن المستفيدون من كسب المال مقابل العمل وتخصيص الموارد المالية الشحيحة لأولويات الأسرة الأخرى بخلاف الطعام. كما سيساهم توفير العمل بدلاً من المساعدات النقدية المباشرة في صيانة الشعور بالكرامة في أوساط الفئات الأكثر انكشافاً. ومن ناحية أخرى، سيكون لمراكمة الخبرة العملية، وخاصة من خلال برامج التدريب، وتقديم الدعم لأصحاب المشاريع المدينين أثر إيجابي على التعافي الاقتصادي في المحصلة النهائية. كما أن ضخ مصادر الدخل في الاقتصاد الذي يعاني من نقص نقدي شديد سيجلب منافع غير مباشرة لتجار المفرق ومقدمي الخدمات المحليين.

[22] في غزة، يمكن أيضاً توفير فرص عمل مؤقتة لأسر غير لاجئة بشكل استثنائي، أما في الضفة الغربية، فسيكون البرنامج مفتوحاً للاجئين المتعطلين عن العمل في الأسر التي تتكون من ستة أفراد أو أكثر.

[23] لن يتم تطبيق مثل هذه القيود على الأهلية في غزة، فبسبب القيود الاقتصادية والمادية على الوصول إلى الطعام وارتفاع مستويات الفقر، ينظر إلى خلق فرص العمل والمساعدات النقدية على أنهما بشكلان إضافة تكميلية إلى المعونات الغذائية الطارئة.

برامج التشغيل الطارئ
– التوظيف غير المباشر (الضفة الغربية فقط):

الغاية:
تخفيف الضائقة الاقتصادية على مستوى الأسرة بالنسبة للأسر التي تفتقر إلى معيل من خلال توفير فرص عمل مؤقت مع السعي في الوقت ذاته إلى تحسين الأوضاع المعيشية من خلال تطوير البنية التحتية وإنعاش الاقتصاد المحلي.

الأهداف:
- توليد 39.666 يوم عمل من التشغيل المؤقت لصالح ما يقدر بـ2.691 لاجئاً متعطلين عن العمل في مخيمات اللاجئين والقرى في الضفة الغربية (يصل مجموع المستفيدين، أي الحاصلين على فرص العمل ومن يعيلونهم، إلى حوالي 16.150 شخصاً).

الأنشطة:
يقدم برنامج الأونروا للتوظيف غير المباشر فرص عمل قصيرة الأمد من خلال عقود لأشغال صغيرة الحجم وتتطلب عمالة مكثفة في المخيمات والقرى في مختلف أنحاء الضفة الغربية، في المناطق التي تسجل فيها أعلى مستويات من البطالة حسب الجهاز المركزي للإحصاء.

تعمل الوكالة مع اللجان الشعبية في المخيمات والمنظمات المحلية في القرى على تنفيذ مشاريع لتحسين البنية التحتية المادية وتأهيلها وتطويرها مع توليد فرص تشغيل مؤقت في الوقت ذاته. بناءً على الخبرة المكتسبة من الأعوام السابقة، يمكن أن تشمل المشاريع ما يلي: مد الطرق والمجارير ومصارف المياه أو إصلاحها أو صيانتها، وبناء الجدران الاستنادية والفاصلة، وتأهيل الخزانات، وصيانة الطرق الزراعية وقنوات التصريف، والتنظيف وإزالة النفايات الصلبة. كما سيتم تصليح الأضرار، بما فيها تلك الناشئة أثناء الاجتياحات العسكرية الإسرائيلية. وسيتم تطبيق تناوب في العمل من خلال تغيير العمال مرة كل أسبوعين لضمان أن يحقق البرنامج أقصى قدر من التغطية. وسيحصل المستفيدون (العمال والمشرفون) على متوسط أجور يساوي 15 دولاراً في اليوم، أي دون مستوى المعدلات السائدة في السوق.

الأهلية:
تعتمد معايير الأهلية على حالة اللجوء وتوفر مصادر بديلة للمساعدة وحجم الأسرة. ولن يتم وضع أية قيود على الأهلية لأنواع المساعدات الأخرى خلال فترة التشغيل. وبسبب قصر مدة العقود، سيكون بإمكان اللاجئين الانتفاع من البرنامج مرتين خلال فترة النداء.

ستكون اللجان الشعبية في المخيمات والمجالس القروية مسؤولة عن التوظيف بناءً على معايير الأونروا. وسيحافظ قسم الصحة البيئية في الأونروا على التواصل عن قرب مع الشركاء طوال كافة مراحل دورة المشروع. وستساعد الرقابة الوثيقة من قبل مهندسي الأونروا وعاملي الصحة البيئية على ضمان الالتزام بمستويات العمل المتبعة لدى الأونروا.

الأثر:
سيزود البرنامج العمال المتعطلين عن العمل بمستوى أساسي من الدخل، مما يقلل من اعتمادهم على المعونات الاجتماعية وما يتبع ذلك من إضرار لإحساسهم بالكرامة. وإلى جانب زيادة الدخل على مستوى الأسرة وضخ الأموال في الاقتصاد الذي يعاني من شح نقدي، سيستفيد اللاجئون من البيئة النظيفة والبنية التحتية ومرافق الصرف الصحي المحسنة.

الميزانية:

	الضفة الغربية
التكاليف التشغيلية	1,153,196
تكاليف إدارية (11%)	126,852
المجموع	**1,280,048 دولاراً**

المساعدات النقدية الطارئة:

الغاية:
تخفيف أثر الفقر المتزايد في أوساط الأسر الفلسطينية اللاجئة من خلال تقديم المساعدات النقدية.

الأهداف:
- غزة: تقديم 20.270.270 دولاراً من المنح النقدية الطارئة لما يقدر بـ77.000 أسرة لاجئة (حوالي 385.000 شخص).
- الضفة الغربية: تقديم 18.000.000 دولار من المنح النقدية الطارئة لما يقدر بـ60.000 أسرة لاجئة (حوالي 300.000 شخص).

الأنشطة:
تخطط الأونروا، خلال العام 2008، لتوزيع 137.000 منحة نقدية على الأسر الأكثر انكشافاً في قطاع غزة والضفة الغربية. وستساعد هذه الأموال اللاجئين على تلبية احتياجاتهم الأساسية وستعمل على تكميل المعونات الغذائية إلى حد كبير. ستتضمن الفئات المستفيدة: (1) الأسر التي فقدت مصدر دخلها بسبب فقدان المعيل لعمله أو وفاته أو إصابته، (2) والأسر التي تضررت مساكنها أو هدمت.

يتضمن مجال هذه الاحتياجات الأساسية حماية القدرة على الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والغذاء الصحي، إلى جانب شراء المواد الأساسية غير الغذائية الأخرى، مثل مواد التنظيف وسداد فواتير الخدمات، والدعم الموجه نحو تقديم الرعاية الاجتماعية بعد التعرض للإصابة.

الميزانية:

	قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع
التكاليف التشغيلية	20,270,270	21,292,570	41,562,840
تكاليف إدارية (11%)	2,229,730	2,342,183	4,571,913
المجموع	**22,500,000 دولار**	**23,634,753 دولاراً**	**46,134,753 دولاراً**

في غزة، سيساهم دفع نفقات الانتقال إلى مأوى جديد في تمكين الأسر المهجرة التي تضرر مأواها خلال العمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي من العثور على مأوى بديل ومؤقت.

سيتفاوت حجم المنحة النقدية وفقاً للاحتياج المحدد ولكنه سيكون بالمتوسط في حدود 300 دولار في كلا الإقليمين. وستحصل غالبية الأسر على منحة لمرة واحدة، مع أنه يمكن أن يجاز تكرار المنحة بناءً على الاحتياج، وخاصة بالنسبة لرسوم الانتقال إلى مأوى بديل، واعتماداً على مدى توفر التمويل. كما يمكن أن توجه المنح النقدية في غزة إلى أنشطة توزيع واسعة النطاق، على غرار مبادرات العودة إلى المدرسة في عامي 2006 و2007.

الأهلية:
سيتم تحديد الأهلية لتلقي المساعدة من خلال تقييمات يجريها العاملون الاجتماعيون (فقدان الدخل) أو المهندسون (تضرر المساكن أو هدمها) أو المسؤولون الطبيون (الرعاية بعد التعرض للإصابة). ولن تكون الأسر مؤهلة للحصول على المساعدات النقدية طالما كان أحد أفرادها يعمل ضمن برنامج التشغيل. ومن جانب آخر، يمكن أن يجاز دفع منح نقدية لغير اللاجئين في حالات الاحتياج الاستثنائي وحيثما لا يتوفر أي مصدر بديل للمساعدة.

الأثر:
سيساعد برنامج المساعدات النقدية الطارئة على تخفيف أثر الأزمة الاجتماعية-الاقتصادية الممتدة على الأسر اللاجئة في الأرض الفلسطينية المحتلة. هذا البرنامج يزود الأونروا بآلية للاستجابة السريعة والمرنة للاحتياجات الناشئة عن الأزمة في بيئة سريعة التغير ويمكّن اللاجئين من تحديد أولوياتهم الأساسية وتلبية العديد منها.

مشروع شبكة الأمان الاجتماعي في الضفة الغربية:

سيتم في الضفة الغربية اتباع نهج متكامل في تقديم الدعم لشبكة الأمان الاجتماعي ضمن هذا النداء بهدف تحسين توجيه المساعدات - المعونات الغذائية والتشغيل والمساعدات النقدية - نحو الاحتياجات المحددة للفئات المنكشفة من اللاجئين. سيتم تحقيق ذلك من خلال تطوير قاعدة بيانات مشتركة يتم فيها تخزين كل المعلومات المتعلقة بمقدمي الطلبات (بما يشمل بيانات تقييم الاحتياجات) والمستفيدين الذين يتم اختيارهم والمساعدات التي يتلقونها. وستساعد قاعدة البيانات على توفير مؤشرات لمراقبة تنفيذ البرنامج والتغير في احتياجات المستفيدين. كما ستقدم المعلومات عن مدى تأثير المساعدات.

سيتم استخلاص المعلومات القاعدية لمشروع شبكة الأمان الاجتماعي من نتائج دراسة الاقتصاد الأسري التي أجرتها الأونروا في الضفة الغربية خلال العام 2007. سيوفر هذا البحث بيانات عن الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية لدى 85.000 أسرة لاجئة أو 60.000 أسرة معيشية، بما يشمل كل سكان المخيمات تقريباً، إلى جانب المستفيدين من برنامج الأونروا للمساعدات الطارئة الذين يقيمون خارج المخيمات. وسيتم تحديث البيانات بانتظام من خلال المعلومات التي سيحصل البرنامج عليها من مقدمي الطلبات.

إصلاح المأوى وتوفير أماكن سكن مؤقتة (قطاع غزة فقط):

الغاية:

توفير مأوى مؤقت وإصلاح المأوى للاجئين الذين تتضرر مساكنهم خلال مجرى العمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي أو الكوارث الطبيعية أو نتيجة كوارث أخرى غير متعلقة بالنزاع.

الهدف:

- تمويل عمليات إصلاح المأوى لصالح 5.000 أسرة لاجئة تضررت مساكنها.

الأنشطة:

منذ أيلول/سبتمبر 2000، دمرت عدة ألاف من مساكن اللاجئين في غزة خلال العمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي أو نتيجة الكوارث سواءً من صنع الطبيعة أو من صنع الإنسان.

لقد شكلت إعادة بناء هذه المساكن أحد المكونات الرئيسية في أنشطة مشاريع الأونروا في غزة على مدى الأعوام الماضية. فقد قامت الأونروا، حتى 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، بإعادة تشييد 1.029 منزلاً مهدماً وإصلاح 3.939 منزلاً آخر.

بموجب هذا النداء، تسعى الأونروا للحصول على تمويل لتقديم مساعدات الإغاثة العاجلة للأسر اللاجئة التي تجبر على النزوح عن مساكنها نتيجة الكوارث الطبيعية أو تلك التي من صنع الإنسان. يتضمن ذلك توفير رزمة من مواد الإغاثة، بما في ذلك الفرشات وأدوات المطبخ والبطانيات والخيام، إلى جانب المساعدة النقدية لإجراء إصلاحات صغيرة على المساكن. وفي حال حدوث تهجير بمقاييس كبيرة، ستوفر الأونروا وتدير أماكن إيواء مؤقت للأسر المتضررة.

يتوقع القيام بأنواع التدخل الثلاثة التالية في مجال إصلاح المساكن، بناءً على حجم الضرر الواقع:

- الإصلاحات الصغيرة، بما يشمل الزجاج المكسور، والأضرار في النوافذ، والأضرار البسيطة في الجدران الخارجية للمسكن. ستتلقى الأسرة المتضررة منحة نقدية لتنفيذ الإصلاحات اللازمة بناءً على تقييم من قبل طاقم الوكالة الفني. وستكون هذه المنحة في العادة أقل من 1.000 دولار.

- الأضرار المتوسطة (غير البنيوية)، بما يشمل الثقوب في الجدران، وتحطم السقف، والأضرار في النوافذ. ستتلقى الأسرة المتضررة منحة نقدية على أقساط لإجراء الإصلاحات اللازمة بناءً على تقييم من قبل طاقم الوكالة الفني، ولن تتجاوز القيمة التقديرية للمنحة الكلية في العادة مبلغ 4.000 دولار.
- الأضرار البالغة، بما يشمل الأضرار البنيوية، والأضرار غير القابلة للإصلاح أو الهدم الكلي. سيتم تنفيذ الإصلاحات من قبل الأونروا باستخدام متعهدين طرف ثالث وفقاً لإجراءات التوريد الطارئ في الوكالة. وإلى أن ينتهي العمل على المسكن، يمكن أن تقدم المساعدة النقدية بناءً على تقييم العاملين الاجتماعيين في الأونروا لتوفير مأوى مؤقت (كما تم توضيحه تحت بند المساعدات النقدية الطارئة أعلاه). وفي حال حدوث تهجير بمقاييس كبيرة، سيتم إيواء الأسر المتضررة في أماكن إيواء مؤقتة تديرها الوكالة وستقدم لهم المواد الغذائية وغير الغذائية اللازمة على نحو ما تم ذكره أعلاه.

في حالة الإصلاحات البسيطة والمتوسطة، سيوقع المستفيدون على تعهد بإنجاز الإصلاحات خلال فترة زمنية محددة. وسيتم إجراء تقييمات للمتابعة من قبل الطاقم الفني للأونروا للتأكد من العمل الجاري ومن إنهائه. أما بالنسبة للأضرار البالغة، فسيتم تنفيذ العمل تحت الإشراف الفني من قبل الطاقم الفني للأونروا، والذي سيتأكد من إنجاز العمل بشكل مقبول.

الأثر:

سيكفل هذا التدخل إجراء الإصلاح بشكل سريع على المساكن المتضررة نتيجة النزاع الدائر في غزة أو بسبب الكوارث الأخرى، مما يحد من الأثر الواقع على حياة الأسر المتضررة. كما أن توفير مأوى مؤقت في حال التعرض لأضرار بالغة سيكفل توفر معايير سكن مناسبة وآمنة وكريمة للأسر المهجرة.

الميزانية:

	قطاع غزة
التكاليف التشغيلية	1,801,800
تكاليف إدارية (11%)	198,200
المجموع	**2,000,000 دولار**

خدمات الطوارئ الصحية:

الغاية:

ضمان وصول لاجئي فلسطين في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية، مما يقلل من وطأة الإغلاقات ويستجيب للطلب المتزايد على الخدمات.

الأهداف:

- في كلا الإقليمين:
  - توريد مستلزمات ومعدات طبية إضافية للاستجابة إلى الارتفاع المتواصل في الطلب نتيجة للأزمة الدائرة.
- في الضفة الغربية فقط:
  - تشغيل خمس عيادات متنقلة تقدم مجالاً واسعاً من الخدمات المجانية للاجئين الذين يقيمون في مناطق معزولة وأولئك الأكثر تضرراً من القيود على التنقل ومن الجدار.
  - توفير رعاية المستشفيات بتكلفة مخفضة للاجئين الذين يقيمون في مناطق معزولة من خلال التعاقد مع ستة مستشفيات.

الأنشطة:

الضفة الغربية:

ستستمر الأونروا في تشغيل خمس عيادات متنقلة لإيصال الخدمات إلى 60.000 لاجئ يقيمون في 60 موقعاً في المناطق المتضررة من الجدار. سيتم توفير مجال من الخدمات العلاجية والوقائية المجانية، بما في ذلك علاج الأمراض المزمنة مثل السكري وارتفاع الضغط، وتقديم اللقاحات ورعاية الحوامل، والخدمات الأساسية في الصحة الأولية.

تمتلك كل عيادة متنقلة القدرة على إجراء 110 زيارات وتقديم الخدمة إلى 13.200 شخص في الشهر. وسيتم على غرار الممارسة الجارية حالياً، تحديد برامج الزيارات على مستوى الإقليم وتنسيقها مع الأطراف الأخرى المقدمة للخدمات والإعلان عنها من خلال المساجد والمراكز المجتمعية ومن قبل طواقم الأونروا.

كما ستقيم الوكالة تعاقدات مع ستة مستشفيات لتيسير تقديم رعاية الاختصاص بسعر مخفض للاجئين في مختلف أنحاء الضفة الغربية. هذه الخدمة ستستهدف بالأساس اللاجئين غير القادرين على الوصول إلى المستشفيات التي توجد معها تعاقدات سابقة. وستستخدم الأونروا مركباتها لنقل المرضى عبر الحواجز العسكرية من جنين ونابلس إلى مستشفاها في قلقيلية. وكجزء من هذا التدخل، ستمول الأونروا أيضاً توظيف طواقم إضافية وتوريد المستلزمات والتجهيزات اللازمة.[24]

[24] سيتم توفير طواقم إضافية في غزة من خلال المكون المهني لبرنامج التشغيل.

غزة:
حتى يتم التعامل مع الارتفاع المستمر والمتوقع في الطلب على خدمات الأونروا، تخطط الوكالة لتوريد مستلزمات وتجهيزات طبية عامة ومتخصصة، بما يشمل المعدات والإضافات اللازمة للمختبرات والعلاج الطبيعي وعيادات الأسنان، إلى جانب وحدات تكييف الجو للغرف التي توضع فيها أجهزة الفحص بالأمواج فوق الصوتية وتجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي كل الحالات، ستسعى الأونروا إلى شراء المعدات الطبية محلياً، حيثما كان ذلك ممكناً.

معايير الأهلية:
ستقدم العيادات المتنقلة خدماتها لكل من اللاجئين وغير اللاجئين الذين يفتقرون إلى قدرة كافية على الوصول إلى الخدمات الصحية. وسيتم توفير خدمات أخرى وفقاً للتدابير المعيارية للأونروا.

الأثر:
يدعم هذا التدخل توفير تغطية شاملة بخدمات الرعاية الصحية الأولية للاجئين ويكفل الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية بالنسبة لسكان الضفة الغربية اللاجئين وغير اللاجئين المتضررين من القيود على الحركة.

زيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية الأولية والصحة البيئية للأونروا:

منذ انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني/يناير 2006، واجهت الأونروا زيادة ملموسة في الطلب على خدمات الصحة الأولية، إلى جانب تلقيها لنداءات عديدة لتقديم المساعدة من البلديات والأطراف الأخرى المقدمة للخدمات العامة، والتي تعاني من شح في الموارد.

الرعاية الصحية الأولية:
استمر عدد استشارات الرعاية الصحية الأولية في عيادات الأونروا في الارتفاع عاماً بعد عام. وكان الطلب في العام 2006 أعلى بنسبة 10% مما كان عليه في العام 2005، فيما كان عدد الاستشارات في النصف الأول من العام 2007 أعلى بنسبة 20% مما كان عليه في الفترة ذاتها من العام 2006. يرجع ذلك في الأساس إلى عدم تمكن السلطة الفلسطينية من توفير المستلزمات الطبية الحيوية في عياداتها وعدم قدرة اللاجئين على دفع رسوم الاستشارة والعلاج الرمزية في المراكز الصحية التابعة للسلطة الفلسطينية والمنظمات الأهلية. كما تفاقم الأمر بسبب الإضرابات المتكررة والمطولة في الغالب التي شهدها القطاع العام.

وبما أن الوضع الاجتماعي-الاقتصادي لا يوحي بأي تغيير، فإن الأونروا تفترض أن الطلب على خدماتها سيظل مرتفعاً في العام 2008. كما أن الوكالة تقدر أنه في ظل وجود مخططات إسرائيلية لفرض المزيد من القيود على الحركة في الضفة الغربية، سيظل اللاجئون يواجهون مصاعب في الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية والمختصة.

الصحة البيئية:
إن الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية قد جعلت العديد من المؤسسات التي تعمل في قطاع المياه عاجزة عن تعويض مخزونها من الوقود والمستلزمات الضرورية لإدارة عملياتها بشكل متواصل، بما يشمل محطات معالجة المياه، ونظم صرف المياه العادمة والمجاري، والسيطرة على الآفات. ويعني ذلك ارتفاعاً في درجة المخاطرة بحدوث أوضاع طارئة من ناحية الصحة العامة بسبب استمرار ضعف تمويل الاستثمارات واحتياجات الصيانة في هذا القطاع، والأضرار المتكررة التي تلحق بالبنية التحتية أثناء الاجتياحات العسكرية الإسرائيلية، والقيود على دخول المستلزمات الضرورية إلى غزة وقرار إسرائيل خفض إمدادات الكهرباء إليها. تقوم الأونروا بدور مهم في تقديم خدمات الصحة البيئية للاجئين في المخيمات والمناطق المحيطة. ويضع التخطيط لأوضاع الطوارئ للعام 2008 في اعتباراته افتراض أن التهديدات التي تواجه تقديم الخدمات الأساسية في الصحة العامة لن تنخفض خلال فترة الإثني عشر شهراً القادمة.

الميزانية:

	قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع
التكاليف التشغيلية	1,612,400	3,234,624	4,847,024
تكاليف إدارية (11%)	177,400	355,809	533,209
المجموع	**1,789,800 دولار**	**3,590,433 دولاراً**	**5,380,233 دولاراً**

خدمات الصحة البيئية الطارئة:

الغاية:

ضمان وصول مجتمعات اللاجئين في المخيمات والمناطق المحيطة إلى خدمات مياه وصرف صحي كافية ومنع حدوث كوارث في الصحة العامة.

الهدف:

- تقديم المساعدات الطارئة للبلديات والأطراف الأخرى المقدمة للخدمات لضمان استمرار خدمات الصحة العامة، مثل معالجة المياه وتصريف مياه المجاري والمياه العادمة.

الأنشطة:

ستواصل الأونروا الاستجابة بمرونة وسرعة لأية نداءات من مقدمي خدمات المياه لتزويدهم بالمستلزمات والمعدات والدعم الفني وضمان استمرار تقديم خدمات الصحة البيئية الضرورية في المخيمات والمناطق المحيطة في قطاع غزة والضفة الغربية. يتضمن ذلك:

- توفير الوقود وقطع الغيار للبلديات واللجان الشعبية في المخيمات (في الضفة الغربية فقط) لتشغيل محطات المياه ومعالجة المياه العادمة وخدمات إدارة النفايات الصلبة.
- تزويد البلديات بالكيماويات والزيوت والأدوات اللازمة لحملات السيطرة على ناقلات الأمراض والآفات.
- توظيف متعهدين لإزالة النفايات من المواقع غير الرسمية لطرح النفايات ونقلها إلى المكبات الرسمية عندما يتم استعمال مثل هذه المواقع غير الرسمية لجمع النفايات في حالة إغلاق الطرق أثناء الاجتياحات العسكرية الإسرائيلية.
- تزويد الأسر المهجرة مؤقتاً نتيجة عمليات الجيش الإسرائيلي بصهاريج المياه البلاستيكية ووحدات المراحيض والاستحمام.
- إجراء ودعم عمليات الإصلاح والتأهيل الطارئة في أعقاب الاجتياحات العسكرية الإسرائيلية.

ستنسق الأونروا كل أنشطتها في هذا القطاع مع هيئات العون الأخرى والبلديات ومقدمي خدمات الصحة البيئية لتجنب التداخل والازدواجية وضمان استخدام الموارد المحدودة بأكبر قدر ممكن من الفاعلية.

الأثر:

من شأن الإسراع في تقديم الدعم الطارئ لمقدمي خدمات الصحة العامة في الأرض الفلسطينية المحتلة أن يخفض المخاطر المتعلقة بالصحة البيئية بالنسبة لكل من المجتمعات اللاجئة وغير اللاجئة. كما سيساهم هذا التدخل أيضاً في تحسين القدرة على الوصول إلى خدمات المياه والخدمات العامة الأخرى ذات العلاقة.

الميزانية:

	قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع
التكاليف التشغيلية	1,000,000	924,336	1,924,336
تكاليف إدارية (11%)	110,000	101,677	211,677
المجموع	**1,110,000 دولار**	**1,026,013 دولاراً**	**2,136,013 دولاراً**

التدخلات المرتكزة إلى المجتمع لصالح الفئات المنكشفة:

لقد كان للنزاع المتواصل في الأرض الفلسطينية المحتلة أثر ضار على الرفاه الاجتماعي والنفسي والبدني للفلسطينيين. ويعتبر اللاجئون ضمن الفئات الأكثر تضرراً، كونهم محرومين من ممتلكاتهم ومعدمين في الغالب ومتركزين في غزة، والتي لا تزال تتحمل العبء الأكبر للنزاع. وقد أدت مستويات العنف العالية إلى ارتفاع معدلات حدوث المشكلات النفسية والأمراض الذهنية، بما في ذلك التوتر والقلق والاكتئاب والاضطرابات النفس-جسمية. ويعتبر الأطفال منكشفين بشكل خاص. فقد وجد مسح أجراه برنامج غزة للصحة النفسية المجتمعية في غزة عام 2003 أن 32.7% من مجموع الأطفال الفلسطينيين أخذت تظهر عليهم أعراض حادة لاضطراب توتر ما بعد الصدمة، فيما وجدت دراسة أحدث أن 75% من الأطفال في غزة و79% من أهاليهم قد شهدوا عمليات اغتيال قامت بها القوات الإسرائيلية وأن الجميع تقريباً قد اختبروا الغارات الجوية الصوتية وشهدوا عمليات قصف جوي يقوم بها سلاح الجو الإسرائيلي.

لتقليل تأثيرات الضائقة الاقتصادية المتواصلة والعنف السائد على اللاجئين الأكثر انكشافاً، قامت الأونروا بتصميم رزمة خاصة من الأنشطة والتدخلات ضمن هذا النداء. ستختلف أساليب التنفيذ ما بين الإقليمين، ولكنها ستشتمل على برامج متواصلة في الصحة النفسية المجتمعية إلى جانب أنشطة وتدخلات تثقيفية وترفيهية موجهة للشباب.

سيتم تنفيذ عدد من هذه التدخلات من خلال منظمات مجتمعية تقدم مختلف الخدمات الحيوية لفئات اللاجئين المنكشفة (الأطفال والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقات، والنساء، والمسنين). تتضمن هذه الخدمات التدريب على المهارات، ودعم التربية الخاصة، وتنظيم الأنشطة الترفيهية، والتثقيف المدني، والتأهيل البدني. إلا أن استدامة هذه الخدمات تظل تتهدد بسبب الأزمة المتواصلة، والتي تؤدي إلى تقليص آفاق الدعم الخارجي لمثل هذه المنظمات، كما تضر أيضاً بقدرة اللاجئين على المساهمة في تغطية التكاليف.

دعم المنظمات المجتمعية (قطاع غزة فقط):

الغاية:

تقديم الدعم الطارئ للمنظمات المجتمعية بما يكفل استمرارها في تقديم الخدمات والأنشطة الأساسية.

الهدف:

- تقديم الدعم المالي الطارئ من خلال منح للمنظمات المجتمعية في غزة التي تقدم خدمات لفئات اللاجئين المنكشفة، بمن فيها الأطفال والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقات، والمسنين، والنساء.

الأنشطة:

ضمن هذا النشاط، ستقدم الأونروا منحاً مالية للمنظمات المجتمعية بغية دعم استمرارها في تقديم الخدمات والأنشطة الأساسية للفئات المنكشفة ضمن مجتمع اللاجئين. يأتي ذلك بمثابة امتداد لتدخل تم البدء به في النداء العاجل وعملية النداء الموحد للعام 2007. سيتم تقديم المنح على أساس مقترحات المشاريع التي ستقدمها المنظمات المجتمعية وستخضع لتقييم طاقم الأونروا ضمن عملية متواصلة من المشاورات مع أفراد المجتمع وممثلي القطاعات التي تنشط فيها المنظمات المجتمعية المعنية. كما ستتم مراقبة الأنشطة من قبل طاقم قسم التعليم وقسم الإغاثة والخدمات الاجتماعية وقسم الدعم التشغيلي في الأونروا.

وإلى جانب ذلك، ستقدم الأونروا الدعم أيضاً من خلال برنامج التشغيل بهدف المحافظة على الطواقم الرئيسية لهذه المنظمات.

سيتم تحديد حجم المنح المقدمة على أساس الطلبات التي يتم استلامها. وتخطط الوكالة للاستمرار في تطبيق مبادرتها "للألعاب الصيفية"، والتي أتاحت الفرصة في عام 2007 لأن يشارك حوالي 200.000 طفل وفتى وفتاة في مخيمات صيفية وفعاليات رياضية ومسرحية على مدى شهرين.

الأثر:

من شأن توفير المساعدات المالية ودعم الطاقم أن يساعدا المنظمات المجتمعية في غزة على الاستمرار في تقديم خدماتها الأساسية للفئات المنكشفة بشكل خاص. وستتم مراعاة تجنب نشوء علاقة اتكالية حتى يكون القطاع قادراً على استعادة استقلالية عمله بسرعة حالما تتحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

الميزانية:

	قطاع غزة
التكاليف التشغيلية	4,953,000
تكاليف إدارية (11%)	544,500
المجموع	**5,497,500 دولار**

الصحة النفسية المجتمعية (قطاع غزة فقط):

الغاية:

دعم آليات التكيف لدى الأسر اللاجئة من خلال معالجة الضائقة النفسية-الاجتماعية التي يسببها للاجئين العنف السائد والمصاعب الاقتصادية، مع التركيز بشكل خاص على الأطفال والشباب اللاجئين.

الهدف:

- تقديم الإرشاد والدعم النفسي للاجئين المنكشفين، بما يشمل حوالي 7.000 شخص من خلال الإرشاد الفردي، و25.000 شخص من خلال الإرشاد الجمعي، وحوالي 240.000 شخص من خلال أنشطة التوعية في مجال الصحة النفسية (يشمل ذلك جميع الطلبة في مدارس الأونروا).

الأنشطة:

تسعى الأونروا للحصول على تمويل طارئ للمحافظة على استمرار عمل برنامجها للصحة النفسية المجتمعية في العام 2008. توظف الوكالة حالياً 189 مرشداً مدرباً يعملون في مدارسها ومراكزها الصحية ومراكز خدماتها الاجتماعية والمنظمات المجتمعية في المخيمات وخارجها في مختلف أنحاء غزة. ويقدم هؤلاء المرشدون مجالاً من الخدمات التي تتضمن الإرشاد الجمعي والفردي والتحويلات والزيارات المنزلية، مع التركيز بشكل خاص على الأطفال والشباب اللاجئين وعائلاتهم. ويسعون من خلال عملهم إلى تشجيع تطوير استراتيجيات بناءة للتكيف وتعزيز الرفاه النفسي، وفي الوقت ذاته تمكين اللاجئين المنكشفين من تقديم مساهمة إيجابية في تنمية مجتمعاتهم.

تخطط الأونروا في العام 2008 لمواصلة تطوير برامج تعليم المهارات الحياتية للأطفال، والتي تهدف إلى زيادة قدرة الطلبة على مقاومة الضغط والتوتر باستخدام مختلف الأدوات والأساليب، والتي تشمل الفنون والألعاب لصغار الأطفال والقصص والدراما للطلبة الأكبر سناً.

ويركز أحد المكونات الأخرى للبرنامج على رفع الوعي حول قضايا الصحة النفسية من خلال حملات عامة موجهة نحو الأطفال والكبار. تسعى هذه الحملات إلى تجاوز الوصمة الاجتماعية السائدة وتعزيز الرعاية الذاتية في أوساط الفئات الأكثر انكشافاً. وتغطي مواضيع مختلفة تشمل المشكلات السلوكية والانضباط، والتفاعل بين المدرسة والمجتمع، والتعامل مع التوتر.

كما تسعى الوكالة للحصول على تمويل لمواصلة تدريب المرشدين خلال العام 2008 من خلال التعاقد مع مؤسسات أهلية مختصة.

الأثر:

من شأن استمرار هذا البرنامج في عام 2008 أن يساعد على تخفيف أثر العنف السائد والضائقة الاقتصادية والعزلة التي يعاني منها اللاجئون في غزة، وخاصة الأطفال والشباب. وسيتم من خلال مجموعة من التدخلات التي يقدمها طاقم إرشاد مهني تشجيع الأسر اللاجئة على تطوير وتعزيز استراتيجيات إيجابية للتكيف تساعدهم على تلبية احتياجاتهم الخاصة والمساهمة في تنمية مجتمعاتهم.

الميزانية:

	قطاع غزة
التكاليف التشغيلية	2,100,000
تكاليف إدارية (11%)	231,000
المجموع	**2,331,000 دولار**

مشروع مساعدة الأطفال والشباب (الضفة الغربية فقط):

الغاية:

تحسين رفاه الأطفال والشباب اللاجئين في الضفة الغربية من خلال مكافحة العنف ودعم تطوير استراتيجيات تكيف بناءة وتحسين وضعهم النفسي-التربوي.

الأهداف:

- تقديم الإرشاد والدعم النفسي لحوالي 160.000 شخص لاجئ من خلال جلسات إرشاد فردي وجمعي.
- تدريب 1.261 عضواً في طاقم الأونروا، بمن فيهم المرشدون والمعلمون والمشرفون المدرسيون والأخصائيون الاجتماعيون، و500 موظف من المنظمات المجتمعية على العمل مع الأطفال والشباب.
- ورش عمل عن المهارات الحياتية لصالح 75.000 طفل وفتى فتاة من اللاجئين.
- حملات توعية لصالح 55.401 فرد.
- أنشطة ترفيهية لما يصل إلى 200.000 شخص تقريباً.

الأنشطة:

تسعى الأونروا إلى تأمين التمويل لتدخلات خاصة لصالح الأطفال والشباب اللاجئين في الضفة الغربية. إن مشروع مساعدة الأطفال والشباب يدمج بين برنامج الصحة النفسية المجتمعية القائم وأنشطة جديدة في مجال التعليم والخدمات الاجتماعية. ويسعى المشروع إلى مجابهة الأثر الآني والأبعد مدىً الذي يتركه النزاع المستمر والضائقة الاقتصادية والاحتلال والتهجير بسبب الجدار على الأطفال والشباب اللاجئين بشكل خاص. ستساعد التدخلات في تخفيف تبعات الأزمة السائدة على الصحة النفسية للأطفال والشباب اللاجئين وستدعم تقديم خدمات التعليم الأساسي.

سيتم تنفيذ المشروع من خلال مدارس الوكالة ومراكزها الصحية ومكاتب خدماتها الاجتماعية في مخيمات الضفة الغربية، وكذلك من خلال المنظمات المجتمعية التي تدعمها الأونروا. وتتضمن خطط الأنشطة جلسات في الإرشاد الفردي والجمعي، تشمل فيما تشمل الطلبة الذين يواجهون صعوبات في التعلم، وورش عمل لتعليم المهارات الحياتية للأطفال والشباب اللاجئين، وبرامج ترفيهية للشباب، وحملات توعية. ستساعد التدخلات المجتمعي على تمكين الأسر اللاجئة ومساعدتها في التعامل بشكل إيجابي مع البيئة التي يعيشون فيها.

سيتضمن المشروع مكوناً خاصاً بالتدريب يركز على تطوير المعارف النظرية والعملية حول تطور الطفل والقضايا النفسية-التربوية لدى الطاقم التعليمي في الأونروا والعاملين في المنظمات المجتمعية. يتضمن ذلك وضع خطوط مرشدة مهنية توضح المبادئ والمعايير للعمل مع الأطفال والشباب.

وبما أن الأونروا تسعى إلى تمتين صلاتها وتفاعلاتها مع الشبكات المجتمعية، فسيتم تقديم التدريب لموظفي المنظمات المجتمعية العاملين مع الأطفال والشباب على كيفية الكشف عن التوتر والأوضاع الأخرى ذات الصلة وكيفية علاجها وعلى الاحتياجات الخاصة للصغار.

الأثر:

سيساعد هذا المشروع على تخفيف أثر النزاع السائد على الصحة النفسية للاجئين في الضفة الغربية، وخاصة الأطفال والشباب. ستعزز التدخلات تطوير استراتيجيات تكيف بناءة في أوساط المجتمعات والأسر اللاجئة والمساهمة في التنمية المجتمعية.

الميزانية:

	الضفة الغربية
التكاليف التشغيلية	1,940,331
تكاليف إدارية (11%)	213,436
المجموع	2,153,767
موارد متوفرة	1,035,506
المجموع	**1,118,261 دولاراً**

برنامج الأونروا لموظفي دعم العمليات:

منذ العام 2001، عمل برنامج موظفي دعم العمليات على دعم تقديم الأونروا لخدماتها الطارئة في الأرض الفلسطينية المحتلة في أوضاع القيود المشددة على الوصول والتنقل داخل المناطق الفلسطينية. وساهم موظفو دعم العمليات في تيسير تقديم المعونات الحيوية للاجئين في المجتمعات المعزولة، بما في ذلك تلك التي تتعرض لحصار عسكري أو حظر للتجوال. ونسقوا عمليات استجابة الأونروا والاستجابات المشتركة من قبل وكالات الأمم المتحدة للأزمات سواءً المتعلقة بالنزاع أو غير المتعلقة به. وفي أوائل العام 2007، أدار موظفو دعم العمليات في غزة جهود الإغاثة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة في أعقاب فيضان بركة للمياه العادمة في بيت لاهيا. كما ساهموا في تمتين الجاهزية للطوارئ والأزمات داخل الأونروا وما بين وكالات الأمم المتحدة المختلفة. وأجروا البحوث في عدد من المجالات، بما في ذلك الجدار ومجتمعات البدو. ودعموا جهود الإغاثة للأونروا في لبنان.

يوجد حالياً في قطاع غزة والضفة الغربية حوالي 30 موظفاً دولياً ومساعداً فلسطينياً لموظفي دعم العمليات.

برنامج موظفي دعم العمليات:

الغاية:

تدعيم تقديم الأونروا للخدمات الطارئة والمنتظمة في سياق من الأزمة المتواصلة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

الأهداف:

- تحسين تقديم الأونروا للمساعدات الإنسانية من خلال:
  - الرصد المنتظم والمنهجي للأوضاع المعيشية للاجئي فلسطين والأشخاص الآخرين الذين تهتم الأونروا بهم، بما يشمل الوصول إلى المساعدات الإنسانية من الأونروا والأطراف الأخرى المقدمة للخدمات.
  - تقديم الدعم اللوجستي لقوافل المعونات الإنسانية وتيسير وصولها بما يحد من إمكانية تعطل الخدمات.
  - تطوير آليات للاستجابة الطارئة، بما يشمل التقييم العاجل لأوضاع الأزمات وتنسيق جهود الاستجابة الإنسانية في أوضاع الأزمات.
- الحفاظ على حيادية ونزاهة برامج الأونروا ومنشآتها.
- رصد المشكلات التي تضر بالكرامة الإنسانية والأمان البدني والرفاه والحماية للاجئي فلسطين والأشخاص الآخرين الذين تهتم الأونروا بهم.

الأنشطة:

سيتولى موظفو دعم العمليات رصد الأوضاع الإنسانية المتغيرة على أرض الواقع في قطاع غزة والضفة الغربية من خلال الانتشار المنتظم عبر المناطق الفلسطينية، بما في ذلك مخيمات اللاجئين، والتشاور مع المجتمعات والأسر اللاجئة حول احتياجات وأولويات المساعدة.

سيعملون على تحديد المجالات التي تتطلب مساعدة إضافية أو التي تنقصها الموارد، بما يكفل أن تبقى الأونروا قادرة على الاستجابة للاحتياجات الناشئة والملحة وعلى الحد من المعاناة غير المستحقة في أوساط اللاجئين. كما سيقوم طاقم البرنامج بتحديد القضايا ذات الاهتمام الخاص وضمان المتابعة الفعالة لها. يتضمن ذلك تقديم التوجيه والنصح الفني بخصوص القضايا المتعلقة بالحماية.

سيقوم موظفو دعم العمليات بجمع البيانات وتحليلها وإصدار التقارير عن المؤشرات الإنسانية الرئيسية، بما يشمل العمل في ارتباط مع الأطراف الفاعلة الأخرى، مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ومن خلال قيام موظفي دعم العمليات برصد وصول اللاجئين إلى الخدمات من الأونروا والأطراف الأخرى المقدمة للخدمات، بما فيها السلطات المحلية، فإنهم سيساعدون الوكالة في التخطيط الاستراتيجي للبرامج وضمان الكفاءة في استجابتها الإنسانية.

كما سيرصد موظفو دعم العمليات ويعالجون القضايا المتعلقة بقدرة كوادر الوكالة ومركباتها ومستلزماتها على التنقل إلى المناطق الفلسطينية ومنها وفي داخلها. وسيواصلون التفاوض بشأن مرور كوادر الأونروا ومستلزماتها ومركباتها، بما يشمل سيارات الإسعاف، عبر الحواجز العسكرية والشرطية. وسيتدخل موظفو دعم العمليات، عند الحاجة، لدى الهيئات العسكرية والشرطية الإسرائيلية لحماية المزايا والحصانات التي تتمتع بها الأونروا بموجب القانون الدولي. كما سيواصلون تيسير عبور أفراد الطاقم في الضفة الغربية، حيث لا تزال مشكلات الوصول والتنقل الداخلي قائمة وتزداد صعوبة.

ومن ناحية أخرى، سيقوم موظفو هذا البرنامج بتقييم احتياجات الحماية بالنسبة للسكان المدنيين الذين يضعهم النزاع في حالة انكشاف. سيتضمن ذلك، في الضفة الغربية، المجتمعات المحاذية للجدار أو المتضررة منه بشكل مباشر. وسيتم تحديد وتقييم مجتمعات اللاجئين المنكشفة، بما فيها الرعاة والبدو.

سيجري موظفو دعم العمليات إجراءات تفتيش دورية على ممتلكات الأونروا وأصولها، بما يشمل مرافق الأونروا، لضمان أنها تستخدم للغايات المقصودة منها ولتقييم أية أضرار تتعرض لها نتيجة الأعمال العدائية. وسيقومون في تفاعلهم مع مجتمعات اللاجئين بتعزيز الغايات التي تمثل تفويض الأونروا وترسيخ حيادية الوكالة.

الأثر:

يملك برنامج موظفي دعم العمليات سجلاً مثبتاً في تحسين فعالية العمليات في برامج الأونروا. وسيكفل استمرار عمله أن تكون الأونروا قادرة على الاستجابة بفاعلية للأوضاع السريعة التغير. وسيتيح للأونروا الحد من أي تعطيل في تقديم الخدمات الإنسانية وتحسين كفاءة وفاعلية مساعداتها الإنسانية ودورها المتعلق بالحماية. كما أنه سيتيح للاجئين إحساساً مهماً بالطمأنينة من أن الأونروا لا تزال تمثل مصدر قوة واستقرار.

وسيساهم موظفو دعم العمليات، من خلال التشارك في البيانات والمعلومات مع الأطراف الأخرى المقدمة للخدمات، في تحسين مستوى الفهم الجماعي، وخاصة في مجتمعات العمل الإنساني والتنموي، لأثر الأزمة الراهنة على حياة لاجئي فلسطين.

الميزانية:

	قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع
التكاليف التشغيلية	1,220,721	1,961,757	3,182,478
تكاليف إدارية (11%)	134,279	215,793	350,072
المجموع	**1,355,000 دولار**	**2,177,550 دولاراً**	**3,532,550 دولاراً**

ملاحظة: هذا البرنامج ممول بالكامل حتى آب/أغسطس 2008. وبسبب التعاقدات ومتطلبات التوظيف، تسعى الأونروا بموجب هذا النداء لضمان التمويل للفترة بين أيلول/سبتمبر 2008 - آب/أغسطس 2009.

قدرات تامين احتياجات الطوارئ:

الغاية:

تدعيم قدرات الأونروا في مجال إدارة وتنفيذ العمليات والخدمات الطارئة، بما يشمل تحسين التنسيق والمراقبة والجاهزية والتخطيط للطوارئ.

الأهداف:

- تعزيز التخطيط والإدارة والمراقبة/التقييم لأنشطة الطوارئ من خلال القدرات المكرسة لذلك على مستوى الإقليم ومستوى مكتب الرئاسة، لضمان أن تكون الأونروا قادرة على الاستجابة بكفاءة وفاعلية للطلب على المساعدات الطارئة.
- المحافظة على الثبات والتناسق في التخطيط للبرامج الطارئة وتنفيذها في كلا الإقليمين، في توافق مع أنشطة البرامج في مجالات عمل الأونروا الأخرى.

الأنشطة:

تسعى الأونروا لتأمين استمرار التمويل لمكونات القدرات التي تضمنها نداء العام 2007، وذلك بهدف تمتين وظائف تقييم الاحتياجات وتحليل الوضع والتخطيط للبرامج وتصميمها في إقليمي عملها في الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى مستوى مكتب الرئاسة. سيلزم توفير طاقم إضافي على مستوى العمليات والإدارة لضمان الثبات في تنفيذ البرامج الطارئة وضمان أن تدمج الإصلاحات على البرامج الطارئة ضمن خطة التطوير التنظيمي الأعم للأونروا إلى أقصى حد ممكن. وفي إطار هذه المعايير، سيتضمن مجال الأنشطة ما يلي:

- توظيف الطاقم الميداني اللازم للتعامل بفاعلية مع زيادة أعباء العمل الناجمة عن تنفيذ عمليات طارئة واسعة النطاق.
- توريد السلع والتعاقد مع خدمات البنية التحتية الأساسية لدعم الأنشطة الجارية والمخطط لها، بما يشمل الأشغال والمرافق المتعلقة بالأمن،
- المحافظة على وظيفة إدارة برنامج الطوارئ في الضفة الغربية وتأسيس وظيفة كهذه في غزة.
- تأسيس وحدة للمراقبة والتقييم في الضفة الغربية.
- الاحتفاظ بموظف للطوارئ على مستوى مكتب الرئاسة.
- الاحتفاظ بموظف مسؤول عن قضايا الوصول في نطاق دائرة الشؤون القانونية.

الأثر:

من شأن الموارد المكرسة للقدرات والتنسيق أن تمكن الوكالة من تلبية الطلب المرتفع والمستمر على خدمات البرامج الطارئة وتنفيذ البرامج بكفاءة وفاعلية وفي توافق مع المعايير الموضوعة من خلال تحسين التنسيق والإدارة والمراقبة الميدانية.

الميزانية:

	قطاع غزة	الضفة الغربية	مكتب الرئاسة	المجموع
التكاليف التشغيلية	4,180,180	3,012,445	335,283	7,527,908
تكاليف إدارية (11%)	459,820	331,369	36,881	828,070
المجموع	**4,640,000 دولار**	**3,343,814 دولاراً**	**372,164 دولاراً**	**8,355,978 دولاراً**

ملاحظة: إن هذه التدخلات المتواصلة ممولة بالكامل حتى حزيران/يونيو 2008. وبسبب التعاقدات ومتطلبات التوظيف، تسعى الأونروا بموجب هذا النداء لضمان التمويل لهذه المكونات للفترة بين تموز/يوليو 2008 - حزيران/يونيو 2009.

التنسيق والمراقبة والتقارير:

بقيت الأونروا خلال العام 2007 شريكاً كاملاً ونشطاً في آليات التنسيق والتخطيط والمراقبة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما يشمل عملية النداء الموحد، وإطار تحليل الاحتياجات، ومجموعات العمل القطاعية ذات العلاقة. وفي إطار التحضير لعملية النداء الموحد للعام 2008، شاركت الأونروا في ثماني مجموعات عمل قطاعية بخصوص عملية النداء الموحد/إطار تحديد الاحتياجات، وهي:

- الغذاء والأمن الغذائي
- التشغيل والمساعدات النقدية
- الصحة
- حماية الطفل والدعم النفسي-الاجتماعي
- المياه والصرف الصحي
- التعليم
- الحماية/حقوق الإنسان/سيادة القانون
- التنسيق وخدمات الدعم

قدمت الوكالة مقترحات مشاريع في كافة القطاعات باستثناء قطاعي التعليم والحماية/حقوق الإنسان/سيادة القانون، وتظهر هذه المشاريع في وثيقة عملية النداء الموحد للأرض الفلسطينية المحتلة للعام 2008. وقد تضمنت المعلومات الواردة أعلاه جوهر هذه المشاريع.
ستواصل الأونروا خلال العام 2008 رئاسة مجموعة العمل الخاصة بالتشغيل والمساعدات النقدية والمساهمة في "المراقب الإنساني" الذي يصدر شهرياً عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مقدماً بيانات كمية وكيفية عن المؤشرات الرئيسية وتحليلاً للنزعات الناشئة.

ستقدم الأونروا تقارير كل ستة أشهر عن سير العمل في تنفيذ الأنشطة ضمن هذا النداء، إلى جانب تقديم تقارير إلى الأطراف المانحة بشكل فردي بناءً على الترتيبات الثنائية المحددة والتقارير عن عملية النداء الموحد في منتصف العام ونهايته.

وقعت الأونروا والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في آب/أغسطس 2007 مذكرة تفاهم تحكم عملية تبادل البيانات بين الطرفين. وبموجب شروط هذه الاتفاقية، بدأ الجهاز المركزي للإحصاء بتزويد الأونروا بمجموعات بيانية محددة عن الأوضاع الاقتصادية الكلية والديموغرافية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما يتيح للأونروا أن ترقب تأثيرات الأزمة الراهنة على الاقتصاد الكلي في الأرض الفلسطينية المحتلة وما يرتبط بها من تغيرات في الأوضاع المعيشية للفلسطينيين. ومن جهتها، زودت الأونروا جهاز الإحصاء ببيانات ومعلومات منتظمة عن خدماتها وعملياتها بما سيغذي الحسابات الوطنية والتقارير الإحصائية الديموغرافية والاجتماعية لدى الجهاز المركزي للإحصاء.

شكلت البيانات المستلمة من الجهاز المركزي للإحصاء الأساس لسلسلة تقارير الأونروا عن التأثيرات الاجتماعية-الاقتصادية الأخيرة، والتي نشر التقرير الثاني منها في تشرين الثاني/نوفمبر 2007. هذه التقارير تساعد على إثراء الفهم الجماعي لأثر الأزمة الممتدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتوفر المعلومات للتخطيط الاستراتيجي والبرامجي البعيد المدى للأونروا، وتقدم الدلائل على الأثر الذي تحدثه مساعدات الإغاثة الطارئة.

ملخص ميزانية النداء العاجل

	قطاع غزة	الضفة الغربية	الرئاسة - عمان	المجموع
المساعدات الغذائية	66,760,744	12,813,836	0	79,574,580
التشغيل - التوظيف المباشر	60,206,400	20,168,234	0	80,374,634
التشغيل - التوظيف غير المباشر	0	1,280,048	0	1,280,048
المساعدات النقدية الطارئة	22,500,000	23,634,753	0	46,134,753
إصلاح المأوى وتوفير أماكن سكن مؤقتة	2,000,000	0	0	2,000,000
خدمات الطوارئ الصحية	1,789,800	3,590,433	0	5,380,233
خدمات الصحة البيئية الطارئة	1,110,000	1,026,013	0	2,136,013
دعم المنظمات المجتمعية	5,497,500	0	0	5,497,500
الصحة النفسية المجتمعية	2,331,000	0	0	2,331,000
مشروع مساعدة الأطفال والشباب	0	1,118,261	0	1,118,261
موظفو دعم العمليات	1,355,000	2,177,550	0	3,532,550
قدرات تأمين احتياجات الطوارئ	4,640,000	3,343,814	372,164	8,355,978
المجموع	**168,190,444 دولاراً**	**69,152,942 دولاراً**	**372,164 دولاراً**	**237,715,550 دولاراً**

خرائط مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لقطاع غزة والضفة الغربية

Fragmentation of the West Bank
Israeli settlements, roads primarily for settler use, closed military zones and other measures fragment the West Bank. Checkpoints, underpasses and permits regulate much of Palestinian movement.
Barrier constructed by March 2007
Barrier under construction in March 2007
Barrier planned route
Checkpoints
Tunnels and under-passes
Areas inaccessible to Palestinians or subject to restrictions
WEST BANK
ISRAEL
JORDAN
Dead Sea
Source: UNOCHA

وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
في الشرق الأدنى (الأونروا)
ص. ب.: 371
مدينة غزة، قطاع غزة
الهاتف: 7527 677 8 972+ الفاكس: 7697 677 8 972+
البريد الإلكتروني: unrwa-pio@unrwa.org
صفحة الإنترنت: www.unrwa.org

تشرين الثاني/نوفمبر 2007

الصور: أرشيف الصور لدى الأونروا، جون توراي، ستيف سابيلا، شابتاي جولد، عدنان أبو حسنة، إيزابيل دي لا كروز

الأونـــروا
UNRWA
خدمات إنسانية للاجئي
فلسطين منذ العام 1950

المقر الإعلامي
رفح الأزهر، غزة
unrwa-pio@unrwa.org
www.unrwa.org